مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الضرر الاجتماعى:
منظور نقدى حديث فى علم الجريمة
أم بديلًا له

د. خالد السيد شحاتة السيد

مدرس بقسم الاجتماع
كلية الاداب– جامعة دمنهور

DOI: 10.21608/qarts.2024.341819.2123

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٦) يناير ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الضرر الاجتماعى:
منظور نقدى حديث فى علم الجريمة أم بديلًا له

الملخص:

اكتسبت دراسة الضرر الاجتماعى اهتمامًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة، باعتبارها مخرج من مخرجات الاتجاه النقدى فى علم الجريمة ومجال العدالة الجنائية، والمهتمة بالطرق المختلفة التى يتم من خلالها إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات، نتيجة العوامل البنائية والممارسات التى ترتكبها الحكومات والمؤسسات. ولذا قامت الدراسة الحالية بطبيعتها الاستطلاعية بمسح التراث للدراسات والكتب والدوريات العلمية والمقالات التى تناولت موضوع الدراسة، وذلك بهدف تقديم صورة واضحة لمفهوم الضرر الاجتماعى كأحدث المفهومات السوسيولوجية فى مجال علم الجريمة، وباعتباره منظور وإطار تحليلى هام لتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تحدث الضرر والتى تقع معظمها خارج الاطار القانونى، كما تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم صورة محددة وشاملة لأهميته وطبيعته وأبعاده وأنواعه، كذلك العوامل التى مهددت لظهوره، وأخيرًا أبعاده النظرية والمنهجية ومجالاته فى المجتمع المعاصر، وما يشمله من ظواهر وتداعيات لها انعكاسات خطيرة على أمن الأفراد والمجتمعات، ومحاولة تقديم سياسات لمكافحة الضرر الاجتماعى ورؤى حاسمة لتطوير السياسات الاجتماعية والجنائية فى مواجهة المشكلات التى تواجهها المجتمعات المعاصرة؛ وذلك بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والمساواة.

الكلمات المفتاحية: الضرر الاجتماعى ، المنظور النقدى ، العدالة الجنائية.

مقدمة

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره السنوي للمخاطر العالمية Global Risks لعام ٢٠٢٤، والذي تضمن نتائج مسح تصور المخاطر العالمية (GRPS)، وفقاً لرؤى ما يقرب من ١٥٠٠ خبير على مستوى العالم في عدة مجالات. وركز التقرير على القوى الهيكلية كالجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التى ستشكل وتجسد المخاطر العالمية على مدى العقد المقبل. وقد أوضح (٨٤٪) من الخبراء أن العالم سيشهد حالة من عدم الاستقرار خلال العامين المُقبلين، منهم ٣٠٪ يرفعون تقييمهم من درجة عدم الاستقرار إلى الاضطراب والاضطراب الشديد. وأضاف التقرير الذي نُشر قبل أيام من بدء فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية، أن المخاطر البيئية وتحديدا التغيرات المناخية تصدرت بنسبة ٦٦٪، يليها المخاطر التكنولوجية المتمثلة فى المعلومات الخاطئة التى يولدها الذكاء الاصطناعى بنسبة ٥٣٪، والهجمات السيبرانية بنسبة ٣٩٪، بالإضافة إلى مجموعة من المخاطر الاقتصادية مثل تعطل سلاسل توريد السلع والمواد الغذائية وأزمة الديون، كذلك المخاطر الاجتماعية كأزمة غلاء المعيشة والاستقطاب المجتمعى والسياسي، وأخيرا المخاطر الجيوسياسية المتمثلة فى تصاعد الصراعات المسلحة بين الدول، والإضرابات المدنية وأعمال الشغب، كما أفاد التقرير أن الاضطرابات الناجمة عن كل ذلك تتراوح بين التظاهرات العنيفة وجرائم الكراهية وصولا إلى الاشتباكات المدنية والإرهاب (Global Risks Report [WEF], 2024).

ومن هنا سوف تستمر معاناة المجتمعات فى مختلف أنحاء العالم من تلك التحديات والمخاطر التى تمثل افرازات عمل الاقتصاد السياسي الرأسمالي الليبرالي، والتى يقع بعضها خارج نطاق وسيطرة الإطار القانونى، ويمكن تصنيفها تحت مسمى الضرر الاجتماعى Social Harm، ومن أمثلتها جرائم الدول والمؤسسات، والأضرار الناجمة

عن بيئة العمل غير الآمنة، والأضرار البيئية وقضايا تغير المناخ، وتحديات الفضاء السيبرانى، ونمو الجماعات اليمينية المتطرفة، والحروب والصراعات حول الموارد والمواد الخام، وكذلك عدم المساواة والتفاوت بين طبقات المجتمع، وقضايا الفقر والبطالة والمرض، وغيرها من التحديات المنتشرة بسرعة كبيرة فى كافة المجتمعات.

تزامن كل ما سبق من مخاطر مع التقدم العلمي فى مجال علم الجريمة، وتحديدا الاتجاه النقدى، وما يتضمنه من نظريات ومداخل مختلفة توفر بطريقة جوهرية وجهات نظر بديلة لفهم طبيعة الجريمة وطرق مكافحتها، كما تتحدى الافتراضات الأساسية لعلم الجريمة الكلاسيكى، والمتمثلة فى المنظور الضيق والموجه نحو المجرمين الأفراد، وجرائم الشوارع street crimes. فالمنظور النقدي critical perspective يتبنى نهجًا تفسيريًا ونوعيًا لفهم الواقع الاجتماعي في عالم الجريمة، ويأخذ من التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد المادية والظلم والمعاناة والضرر الاجتماعي داخل المجتمعات المعاصرة، نقطة انطلاق موحدة لجميع فروعه؛ ليوسع تعريف الجريمة ليشمل السلوكيات الضارة اجتماعيًا مثل العنصرية والفقر والبطالة والتمييز على أساس الجنس، والخدمات الاجتماعية غير الملائمة مثل الإسكان والتعليم والرعاية الطبية، ومخالفات الشركات. ويرى أصحاب المنظور النقدى أن التغييرات الهيكلية Structural changes والثقافية الرئيسية داخل المجتمع ضرورية للحد من الجريمة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويقترحون سياسات وممارسات قصيرة المدى لمكافحة الجريمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تسبب الضرر فى كافة المجتمعات، وضرورة إجراء إصلاحات داخل المجتمع تعزز مساواة أكبر ونوعية حياة أفضل وأكثر إنسانية للمحرومين والفقراء، وليس فقط لأفراد الطبقة العليا أو الصفوة بأنواعها.

ومن هنا، اكتسبت دراسة الضرر الاجتماعى اهتمامًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة باعتبارها امتداد وتطور نظرى ومنهجى فى علم الجريمة ومجال العدالة الجنائية

Criminal Justice. حيث يؤكد فريق من العلماء على حتمية دراسة الضرر داخل نطاق علم الجريمة، وأن يكون هناك التزام كامل بقواعده ونظرياته ومناهجه التقليدية. فى المقابل ظهر تيار آخر ينادى بضرورة التخلى عن علم الجريمة والتوجه نحو منظور مستقل يدرس الضرر الاجتماعى، وبالفعل بدأ أصحاب التيار الأخير بتسليط الضوء على العديد من الانتقادات الموجهة إلى علم الجريمة الكلاسيكى والنقدى؛ لتكون نقطة البداية لتطوير منظور جديد بديل يتسم بالتماسك النظرى والمنهجى وقدرٍ من الخيال ويحقق العدالة الاجتماعية بشكل أكبر.

وبناء على ما سبق، تهدف الدراسة الحالية إلى تناول مفهوم الضرر الاجتماعى باعتباره مفهومًا سوسيولوجيًا حديثا فى علم الجريمة، وتقديم صورة محددة وشاملة لأهميته وطبيعته وأبعاده وأنواعه، كذلك العوامل التى مهددت لظهوره، وأخيرًا أبعاده النظرية والمنهجية ومجالاته فى المجتمع المعاصر، وما يشمله من ظواهر وتداعيات لها انعكاسات خطيرة على أمن الأفراد والمجتمعات، ومحاولة اقتراح سياسات لمكافحة الضرر الاجتماعى.

كما يمكن تحديد **أهداف الدراسة** فيما يلى:

- التعرف على نشأة مفهوم الضرر الاجتماعى ودلالاته .
- تحليل الأشكال والأنواع المختلفة للضرر الاجتماعى داخل مجتمعاتنا المعاصرة.
- القاء الضوء على أهم طرق قياس الضرر الاجتماعى وأدواته النظرية والمنهجية ومجالاته.
- تحديد العوامل البنائية التى تساهم فى إحداث الضرر الاجتماعى، وانعكاساته على الأفراد والمجتمعات.
- اقتراح استراتيجيات فعالة لمنع ومكافحة الضرر الاجتماعى وتعزيز العدالة والمساواة داخل المجتمعات.

أما **تساؤلات الدراسة** فيمكن عرضها كالآتى:

- ما تعريف الضرر الاجتماعى وكيف كانت بداياته؟ وأهم علماؤه ومجالاته؟
- كيف تتقاطع وتتشابك أشكال الضرر الاجتماعى لتضاعف تأثيراته المختلفة؟
- ما أهم العوامل البنائية التى تساهم فى إدامة الضرر الاجتماعى؟
- كيف يمكن تحديد الانعكاسات المختلفة للضرر الاجتماعى على المجتمعات والأفراد؟
- ما مستقبل منظور الضرر الاجتماعى؟ وما أهم ملامح استراتيجيات مواجهته داخل مجتمعاتنا المعاصرة؟

تتبلور الأهمية النظرية للدراسة فى التعرف على منظور الضرر الاجتماعى باعتباره أحدث الاتجاهات النظرية والمنهجية فى مجال علم الجريمة والسلوك الانحرافى، والذى يساهم فى تفسير الجرائم والانحرافات داخل المجتمعات المعاصرة من خلال عدسة نقدية، بما يتجاوز الفهم التقليدى للجرائم وانعكاساتها وبغض النظر عن تصنيفها القانوني. بينما تتحدد الأهمية التطبيقية والمجتمعية فى التعرف على الطرق المختلفة التى يتم بواسطتها إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات، والمساهمة فى توفير فهمٍ شاملٍ لمختلف أنواع ومظاهر الضرر داخل المجتمع، وتحديد العوامل البنائية والمؤسسية التي تسببها الشركات corporations والحكومات governments والبناءات الاجتماعية social structures والتى تساهم فى إدامة الضرر ، مما يسمح بوضع استراتيجية شاملة للحد من الضرر الاجتماعى، ومحاولة تطوير السياسات العقابية والجنائية، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والرفاهية داخل المجتمعات.

لذلك تندرج الدراسة الراهنة فى ضوء الأهداف والتساؤلات السابقة تحت مسمى البحث الاستطلاعي Exploratory Research والذى يهدف إلى اكتشاف المفهومات الحديثة ومحاولة زيادة ألفة الباحثين بها، وفتح الباب أمام مزيد من الدراسات المستقبلية حول الموضوع. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإجراء مسح للتراث وتحديدا الكتب والدراسات والمقالات المنشورة فى الدوريات العلمية، وجاءت معظمها باللغة الانجليزية

وبشكل الكتروني بسبب حداثة الموضوع. كما تم الاستعانة بالإطار النظرى لعلم الجريمة النقدى لوضع إطار تحليلي لفهم وتفسير الضرر الاجتماعى، وتحديدا من خلال ارتباطه بالمؤسسات والتنظيمات والدول، وتسببهم فى إحداث أضرار هائلة تحيط بالمجتمعات وأفرادها.

وفى ضوء ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى عدة محاور، يعرض المحور الأول الجذور التاريخية لمفهوم الضرر الاجتماعى وأهم تعريفاته ومراحل ظهوره واسهامات العلماء فى إثراء المفهوم وبلورته. ثم تناول المحور الثانى خصائص وأنواع وأهمية الضرر الاجتماعى، وأهم طرق ومؤشرات قياسه، ومستويات التحليل والإطار المنهجي والنظري للمنظور. ويأتى المحور الثالث ليستعرض العوامل البنائية المساهمة في وقوع الضرر الاجتماعي، ومجالات تطبيقه، وأهم الدراسات التى استعانت بالمنظور. واختتمت الدراسة بمستقبل منظور الضرر الاجتماعى مع عرض مجموعة من النتائج العامة والتوصيات. ثم أخيرا قائمة المراجع التى تم الاستعانة بها.

المحور الأول : الضرر الاجتماعى.....الجذور التاريخية والتعريف ومراحل الظهور

1- الجذور التاريخية للمفهوم

شكّلت تحليلات "كارل ماركس Karl Marx" السوسيولوجية – حول فكرة الأيدلوجية المرتبطة بطبقة الأغنياء والصفوة – الركيزة الاساسية التي سلطت الضوء على المميزات الهائلة التي يقصرها أعضاء هذه الطبقة على أنفسهم، وتحويلهم لأفراد الطبقة العاملة إلى مجرد وحدات إنتاج محرومة من انسانيتهم، بالإضافة إلى تعرضهم لكافة أشكال الظلم. كما أكد "جرامشي Gramsci" في مؤلفه "دفاتر السجن" الذى قدمه في ثلاثينات القرن الماضي، على وصف الايدولوجية التي ركزت بشكل أساسي على مفهوم الهيمنة، والاهتمام بالطرق التي تكتسب بها النخب القوة والدعم من أفراد المجتمع الذين يعانون من الظلم الشديد. كما أشار "التوسير Althusser" كذلك إلى فكرة السيطرة الايدولوجية المستمدة من تنظيم وقوة أجهزة الدولة، والمدعمة لاستقرار النظام الرأسمالي (Winlow et al., 2021).

ويمكن اعتبار الإشارة الأولى لمفهوم الضرر الاجتماعي Social Harm، عندما أصدر العالم "جون ستيوارت ميل J.S.Mill " مؤلفه الشهير "حول الحرية on liberty" عام ١٨٥٩، والذى أكد فيه على أهمية وخطورة الضرر الناتج عن الجريمة، واعتبر أن كل فرد من أفراد المجتمع المتحضر يجب أن يكون هدفه هو منع إلحاق الأذى والضرر بالآخرين(Paoli & Greenfield, 2013) . ثم جاءت الاسهامات النظرية للعالم "إدوين سذرلاند E. Sutherland " حول جرائم أصحاب الياقات البيضاء أو الصفوة، وهجومه على المتلاعبين بسوق الأوراق المالية، الذين تسببوا فى انهيار سوق الأسهم الشهير عام ١٩٢٩، وما أعقبه من ركود اقتصادي في عام ١٩٣٩، لتُشكل نقطة الانطلاق الحقيقية

لوضع الأساس النظري والمنهجي لمنظور الضرر الاجتماعي، والذى يمثل أحد المخرجات الحديثة للاتجاه النقدي فى علم الجريمة (DeKeseredy, 2020) .

فعندما ألقى "سذرلاند" خطابه الرئاسي في اجتماع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٤٠، طرح المفهوم لأول مرة، باعتباره نقد ومعارضة للفكر الاجرامي السائد في ذلك الوقت، وكان يهدف منه لإصلاح علم الجريمة ووضعه في نظام يمكن منه فهم جميع السلوكيات الإجرامية بشكل تحليلي بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجرم. كما ألقى الضوء على وجود "صفوة Elite" من أفراد الطبقة العليا يتمتعون بقدر كبير من الاحترام والمكانة الاجتماعية العالية، ويرتكبون الانتهاكات التنظيمية حتى وإن لم يجرمها القانون الجنائي، وتكون جرائمهم أكثر خطورة مما يرتكبها أفراد المجتمع من الطبقات الأخرى، مما يسبب أضراراً اجتماعية بالغة، وخسائر مالية، وتفكك العلاقات، وانتهاك الثقة الاجتماعية، وخفض المعنويات، ونشر الفوضى chaos على مستوى المجتمع بأكمله. وفي عام ١٩٤٩ أشار "سذرلاند" بشكل صريح لفكرة البُعد الاجتماعي للضرر المرتبط بالجريمة، وعلى الرغم من أهمية إسهاماته في ذلك الوقت، إلا أن مجال علم الجريمة ظل صامتاً ومتجاهلاً لدعوته خلال السنوات التي تلت خطابه (Criger, 2011).

ومن هنا يمكن القول أن إسهامات "سذرلاند" شكلت منعطفاً حاسماً لتطوير علم الاجرام، وألقت الضوء على السلوكيات الضارة اجتماعياً وتحديداً التي تتسبب بها الدول والشركات وطبقة الصفوة، كما أظهر بوضوح أن نظام العدالة الجنائية والنسق القانوني المصمم ظاهرياً لحماية المجتمع من السلوكيات الاكثر خطورة، غالباً ما يفشل في مهمته الاساسية.

لاحقًا، اعتبرت حقبة الستينيات من القرن الماضى فترة اضطراب اجتماعي كبير، نتيجة ظهور القوى والحركات الاجتماعية الجديدة الداعمة للنسوية والمثليين والبيئة،

واعتناق الفكر الراديكالي من قبل شريحة بارزة من أساتذة وطلاب الجامعات. ومن ثّم، ظهر علم اجتماع راديكالي مكتمل يتحدى الأساليب والاهتمامات الرئيسية والانتماءات المؤسسية والحكومية لعلم الاجتماع التقليدى. كل هذه التطورات انعكست على مجال علم الإجرام، فى وقت عانى علماء الجريمة من الإحباط نتيجة قيود الليبرالية المهيمنة على دراسة الجريمة، وكانوا يبحثون عن منظور بديل لفهم الجريمة والعدالة الجنائية، وكان بعض أعضاء هيئة التدريس البارزين في علم الجريمة بجامعة كاليفورنيا مثل "بيركلي Berkeley" شخصيات رئيسية في الترويج لعلم الجريمة الراديكالي. كما نشر كل من "هيرمان" و"جوليا شوينجر" المنتسبين إلى هذه المدرسة مقالًا مؤثرًا يدعو إلى توسيع نطاق الاهتمام الإجرامي بما يتجاوز معايير الجريمة التي تحددها الدولة، وزيادة الاهتمام بأشكال أخرى من الضرر الاجتماعي(Davies et al., 2021) .

وبعد ما يقرب من نصف قرن من خطاب "سذرلاند" وتحديدا عام ١٩٨٨ القى "ويليام شامبليس William Chambliss " الخطاب الرئاسي للجمعية الأمريكية لعلم الاجرام "ASC"، والذي أكد فيه على أن علم الجريمة لم ولن يتطور بسبب تجاهله لدراسه الجرائم التي ترتكبها الدول والشركات والتنظيمات الكبرى، والتي تشمل انتهاكات القوانين المحلية والدولية والعلاقات والسلوكيات المؤسسية؛ والتي تسبب ضرراً اجتماعياً بالغاً مثل إفلاس وتدمير الاقتصادات بأكملها وإنتهاك حقوق الانسان(Criger, 2011) .

بحلول أواخر التسعينيات من القرن الماضى، بدأ مجموعة من الأكاديميين – على رأسهم "ستيف تومبس Steve Tombs " أستاذ علم الجريمة في بريطانيا – سلسلة من المحادثات حول كيفية تطوير مفهوم الضرر الاجتماعي ليصبح بديلاً للجريمة، مما أسفر في عام ٢٠٠٤، عن ظهور مؤلف بعنوان "ما وراء علم الجريمة: أخذ الضرر على محمل الجد",Beyond Criminology: Taking Harm Seriously , ، "لهيلارد وتومبس وآخرون"، شارك فيه مجموعة علماء من مختلف التخصصات والتوجهات

الأكاديمية، تناولوا فيه العديد من مجالات دراسات الضرر، والمواقف النظرية ومستويات التحليل. ومع ذلك، لم يحظ التخلى عن علم الجريمة لصالح الضرر الاجتماعي بتأييد جميع المشاركين، وهو ما نتج عنه إثارة للجدل بين فريقين أحدهما أعتبر مفهوم الضرر الاجتماعى هو بمثابة توسع ملحوظ ويمكن تطويره داخل نطاق علم الجريمة. بينما يرى فريقاً آخر، أن أي تركيز مستدام على الضرر الاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا ضمن نظام جديد ومنفصل (Tombs, 2018) .

٢- التعريف

يعتبر مفهوم الضرر الاجتماعي Social Harm من أحدث المفاهيم التي ظهرت مؤخرًا داخل نطاق العلوم الاجتماعية، ويتميز بكونه يحمل منظورًا نقديًا مختلفًا تماما للعديد من القضايا المعاصرة التي يعاني منها معظم سكان العالم، ومما زاد من سطوع هذا المصطلح وتعقيده هو تأكيد الايديولوجية الرأسمالية الليبرالية على مبدأ الفردية individuality ، وعدم الثقة أو الإيمان بأى سلطة أو أخلاق تتعارض مع النزعات الفردية للصفوة. ومع مرور الوقت ظهرت لنا العديد من التحديات الناشئة عن محاولة المهتمين به وضع حدود مفاهيمية واضحة دون المساس بالعدسة النقدية الواسعة له، فمعظم الكتب والدراسات والأبحاث العلمية التي تناقش مفهوم الضرر الاجتماعي يعرب فيها العلماء عن قلقهم البالغ حول مدى اتساع مفهوم الضرر الاجتماعي. مما يطرح سؤال حاسم ومهم هو: كيف يمكننا إنشاء معايير مفاهيمية واضحة تستفيد من التركيز النقدي الأوسع للضرر الاجتماعي مع تجنب أن يصبح المفهوم ضبابيًا بالدرجة التي تفقده منفعته وتفتح الأبواب حول اتهامات بالنسبية والذاتية الأخلاقية؟ (Raymen, 2019). كما يواجه المصطلح تحدياً آخر يتمثل فى عدم القدرة على تحديد المبادئ والأطر التى يمكن أن توصف الفعل بأنه ضرر اجتماعى، وكيف يمكن تطبيقه على

العالم الحقيقى. فمجتمعنا العالمى يفتقر إلى مفهوم مشترك للصالح الانسانى والاجتماعى، مما يُصعب من عملية التحديد الدقيق لما هو مقصود بالضرر الاجتماعي، وهو ما يمثل بالضبط نفس المشكلة التي طالما واجهت علم الجريمة.

يعتبر مصطلح تكلفة الجريمة Cost of crime الذي ظهر فى أدبيات علم الجريمة منذ سبعينات القرن الماضي، من المصطلحات التي تدل على الضرر ولكن دون اشارة مباشرة، حيث ميز المصطلح بين التكاليف الناجمة مباشرة عن السلوك الاجرامي والتي يتكبدها المجتمع رداً على الجريمة أما لردع أو منع وقوع احداث مستقبلية، أو تلك الاضرار التي يتكبدها الجاني أو المجرم، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضرر وتشمل الخسائر الانتاجية والرعاية الصحية والطبية والعقلية والخسائر في الممتلكات، أما التكاليف غير المباشرة للضرر تتمثل فى الألم والمعاناة والوفاة والتكاليف القانونية لمطالبات التعويض عن الضرر (Paoli & Greenfield, 2013) .

شرع العلماء حديثًا في محاولة وضع تصور للضرر الاجتماعي، حيث عرّف كلا من "تفت وسوليفان" عام ٢٠٠١ الأضرار الاجتماعية بأنها "اجراءات أو أفعال تسبب أذى جسدياً ونفسيًا أو تحبط وتمنع احتياجات الاخرين ونموهم وامكانياتهم وصحتهم وكرامتهم، بعبارة أخرى هو استمرار حدوث بعض الظروف والأفعال الاجتماعية التي تساهم فى فقدان البشر والموارد"(Kotzé, 2018) . كما يعرف كلا من "هيلارد وتومبس" عام ٢٠٠٤ الضرر الاجتماعي على أنه "تطوير لمفهوم الجريمة الذي ظهر منذ ستينات القرن الماضي، ومحاولة جديدة لوصف مختلف الأحداث السلبية وعدم المساواة والظلم التي على الرغم من ضررها لا يعالجها القانون الجنائي الى حد كبير" (Hillyard & Tombs, 2004).

كما تناول العالم "سيمون بمبرتون"[١]* مفهوم الضرر الاجتماعي وسعى إلى تطويره وتعريفه وقياسه داخل المجتمع، وأكد على أن فكرة الضرر الاجتماعي ما هى إلا توسيع لفكرة أكبر تشمل الأضرار التي تسببها المنظمات والدول (Pemberton, 2007). كما أعاد تعريف الضرر الاجتماعي عام ٢٠١٦ اعتماداعلى منهج ومقولة "دي ويال وجوف" عام ١٩٩١ والتي تؤكد على فكرة ازدهار الانسان وتفعيل نهج الاحتياجات، ويؤكد "بيمبرتون" في تعريفه للضرر بأنه "إما العجز الأساسي في السعي وراء رؤية المرء للخير أو كعائق أمام المشاركة الاجتماعية الناجحة، ومنْ ثَمّ يجب تلبية الاحتياجات البشرية الاساسية لتجنب الضرر"(Simončič, 2021) . كذلك يؤكد على أن الأضرار الاجتماعية تكون إما أحداث "متوقعة" أو نتيجة لظروف اجتماعية "قابلة للتغيير"، وهذا يقوده إلى القول بأن الأضرار ليست حتمية، ولكن تحددها أشكال التنظيم التي تحكم مجتمعاتنا. وبهذه الطريقة فهو يقدم فكرة "الضرر الرأسمالي" وهي الأضرار المتأصلة في الشكل الرأسمالي للتنظيم(Tombs, 2016)

إلا أن العالم "رايمن" كان له وجهة نظر مختلفة عن تلك التي طرحها "بمبيرتون"، وتتلخص في أنه من أجل فهم طبيعة مفهوم الضرر الاجتماعي يتعين علينا تحديد التهديدات الخطيرة الأكثر إلحاحاً والمتمثلة في الموت والألم والمعاناة، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو المجتمع أو البيئة أو جنسنا البشري بأكمله أو بعض الأنواع الأخرى غير البشرية. كما يؤكد "جاستن كودزي" على أن مفهوم الضرر يكون انعكاس لعملية إنكار أو عدم تلبية الاحتياجات الاساسية الضرورية لرفاهية الانسان(Kotzé, 2021)

* أحد اهم العلماء في بريطانيا وتحديدا في جامعة بيرمنجهام، ومؤلف كتاب "مستقبل الضرر الاجتماعي: استكشاف إمكانات منظور الضرر الاجتماعي" :"Social Harm Future(s): Exploring the Potential of the Social Harm Approach,"

ومن هنا يمكن تعريف الضرر إجرائياً باعتباره" الانعكاسات السلبية لمجوعة أفعال ترتكبها البناءات والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية وحكومات الدول ضد الأفراد والمجتمعات. ومن أمثلة تلك الآثار السلبية انعدام الأمن الاجتماعى والاقتصادى، والتهميش، والإقصاء، والفقر، والعنصرية، والإبادة البيئية، والحرمان من الحقوق والاحتياجات الأساسية للإنسان"، ونود الإشارة أن مصطلح الضرر الاجتماعي يشمل مجموعة واسعة من الأحداث والظروف، التي تؤثر على الأشخاص خلال مسار حياتهم بالسلب، وهو ما يؤكد على أن منظور الضرر الاجتماعي يتميز باتساع نطاقه وطبيعته الشاملة.

ومع ذلك، هناك نقطة تحتاج إلى التأكيد، هى أن تحديد ما يشكل ضرراً هو في الواقع عملية أكثر عمقاً بكثير من مجرد الإشارة إلى فعل يجرمه القانون الجنائي. مما يستوجب تحديد الضرر من خلال قياس كل من الطبيعة والأثر النسبي للأضرار التي يتحملها أفراد المجتمع، وبالتالي، فإن مجال البحث يتم تحديده جزئياً من خلال فهم الناس ومواقفهم وتصوراتهم وتجاربهم بدلًا من تحديده مسبَقا من قبل الدولة.

٣- مراحل ظهور الضرر الاجتماعى

مرت دراسة الضرر الاجتماعى بثلاثة مراحل مختلفة حتى ظهوره كمنظور نقدى، تمثلت المرحلة الأولى فى نقد علم الجريمة، ثم تحددت المرحلة الثانية فى رؤية علماء الضرر لمفهوم الجريمة، وأخيرًا بداية ظهور الضرر كمجال للدراسة. وسوف يتم تناول المراحل الثلاثة كما يلي :

أ- نقد مفهوم الجريمة وعلم الاجرام التقليدى

ارتكز المهتمون بدراسة الضرر الاجتماعى فى البداية على مجموعة من الانتقادات الرئيسية التى وُجهت لعلم الإجرام خلال الأربعين عاماً الماضية، وتحديداً

نقد مفهوم الجريمة وعمليات التجريم ونظام العدالة الجنائية (Hillyard & Tombs, 2004)، كما تم توجيه سهام النقد إلى مؤلفات علم الجريمة التقليدي لاقتصارها تحديد العوامل المؤدية للجريمة على أعضاء الطبقات الدنيا؛ لميلهم إلى الاعتداء على بعضهم أو على الطبقات الأخرى، أو ما يمكن تسميته "بجرائم الشوارع" مثل القتل، والاعتداء، والاغتصاب، والسرقة، والسطو. كما امتد النقد إلى علم الجريمة الراديكالي والماركسي الجديد، لتعاملهم مع بعض أشكال الضرر دون غيرها (Friedrichs & Schwartz, 2007). كما ركز النقد على افتقار مفهوم الجريمة إلى تعريف مقبول عالمياً، رغم الإجماع باعتبارها أي فعل ينتهك القانون، إلا أنها تظل محددة من خلال السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة للدول التي تشرعها. كما لا يمكن تحديد السلوك أو الفعل على إنه إجرامي، إلا بعد إدراجه داخل القانون الجنائي للدولة، مما يشكل أزمة كبيرة للتعريف في علم الجريمة المعاصر، لأن هذه السياقات والاعتبارات المحددة للأفعال الإجرامية تكون مرنة ومتنازع عليها بشدة، باعتبارها مشروع أخلاقي يتحكم فيه الذاتية، وبالتالي من الصعب أن يكون هناك تحديد واتفاق على مصطلح الجريمة (Criger, 2011)

وللتأكيد على ذلك، قام العالم "فان سوينجن" عام ١٩٩٩ بتوجيه أول انتقاد لعلم الجريمة النقدى والمتمحور حول "أن وقته انتهى" لابتعاده عن الأسئلة المعرفية والاجتماعية والسياسية، وعودته مرة أخرى إلى طابعه التجريبي كعلم تطبيقى، كما وجه أسهم النقد إلى مفهوم الجريمة وعمليات التجريم ونظام العدالة الجنائية. كذلك اعتبر كل من "هيلارد وتومبس" أن النقد الأساسي الموجه للجريمة هو أن ليس لها حقيقة وجودية، فالجميع يكبر ويعرف ما هي الجريمة منذ سن مبكره، حيث يطور الأطفال الهياكل الاجتماعية للشخصيات الاجرامية التي تعيش في عالمنا الاجتماعي، ولكن في الواقع لا يوجد شيء جوهري في أي حدث أو حادثه يسمح بتحديد وتعريف واضح للجريمة، لذلك

يتم اعتبار الجرائم والمجرمون عبارة عن أحداث وشخصيات خيالية، بمعنى أنها تتكون في عقول الأفراد أولًا قبل أن تكون موجودة في الواقع، وبالتالي يمكن اعتبار الجريمة هي أسطورة myth الحياة اليومية (Hillyard & Tombs, 2021) .

ومن أوجه النقد الأخرى هو استخدام القوة power لتشكيل تعريف الجريمة باعتبارها بناء اجتماعي، ليشمل أفعالاً معينه ويستبعد أخرى. هذا يعني أن هناك العديد من الأعمال والأفعال والأحداث التي لم يتم تجريمها، ولكنها تسبب قدراً هائلاً من الضرر؛ نتيجه لذلك يفضل العديد من المنظرين استخدام مفهوم الضرر بدلاً من الجريمة، لأنهم يعتبرونه أكثر شمولاً، ويعترف كذلك بالجرائم ذات النطاق العالمي أو التي يرتكبها الفاعلون الأقوياء كالصفوة أو الدول والشركات (Lundberg, 2021) . وهو ما أكده العالم "بوكس" عام ١٩٨٣ في كتابه "السلطة والجريمة والغموض" عندما أثار القضايا حول جرائم الشركات، والتي غالباً هي جرائم هامشية إلى حد كبير في القانون والسياسة، ومع ذلك تسبب ضرراً واسع النطاق خاصة بين الشعوب (Hillyard & Tombs, 2021).

فى نفس الإطار يوجه انتقاد آخر لمفهوم الجريمة لمحافظته على علاقات القوة داخل المجتمع، والتركيز على الأفعال الفردية والبحث الدائم عن الفرد المسؤول بعدد لا يحصى من الطرق، منها إغفال القانون الجنائي لبعض الأحداث الضارة التي ترتكب في المجتمع وفي أروقه الدولة. كما لا يزال تركيز هذا العلم ينصب على الفعل نفسه وليس على السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي ينتج هذا الكم من الجريمة، ومن خلال التركيز على الفرد يمكن تجاهل المحددات البنائية التي تؤدي إلى أحداث ضارة مثل الفقر والحرمان الاجتماعي social deprivation وتزايد عدم المساواة بين الاغنياء والفقراء. ويؤكد العالم "ريمان" أن الطريقة التي تم بها إنشاء الواقع الاجتماعي للجريمة وإعادة إنتاجه، هو إدامة التعريف الضمني للجريمة بأنها الأفعال الخطيرة للفقراء، وبالتالي

فإن الجريمة في العديد من العلاقات المختلفة تعمل على الحفاظ على علاقات القوة، وأن علم الجريمة منذ نشأته يتميز بأنه له علاقة قوية جداً مع الأقوياء والصفوة من أجل إدامة الفارق وتوسيعه مع الطبقات الاخرى، بالاضافة إلى محاولة اقتصار الجريمة على الفقراء فقط (Hillyard & Tombs, 2021). ونتيجة للانتقادات السابقة لعلم الجريمة التقليدي حاول العلماء استحداث علم أو منظور مستقل يهتم بما أطلقوا عليه الضرر الاجتماعي، كتصحيح للقيود المفروضة على علم الجريمة (Tombs, 2016).

ب- رؤية علماء الضرر لمفهوم الجريمة

بعد توجيه الانتقادات لمفهوم الجريمة، كان من الضرورى إلقاء الضوء على الطريقة التى ينظر بها المهتمين بالضرر الاجتماعى لمفهوم الجريمة. حيث يرى "ستيف تومبس" أن أحد الحلول الأكثر وضوحًا لتجاوز مفهوم الجريمة هو التركيز على الانتهاكات التى لا يجرمها القانون الجنائي، دون الدخول في نقاش تعريفي فيما يتعلق بالاستخدام المناسب لمصطلح "جريمة"(Tombs, 2018) . كما أصدر كل من "هيرمان وجوليا شوينجر" دعوة لتعريف إنساني للجريمة يعتبر الضرر الذى يلحق بالبشر من خلال انتهاكات حقوق الإنسان، هو جريمة، ومن هنا يجب اعتبار العنصرية والتمييز على أساس الجنس وغير ذلك جرائم(Lasslett, 2010) . في سياق مماثل، أكد "لاري تيفت" و"دينيس سوليفان" بأنه يجب تعريف الجريمة من خلال الأضرار الاجتماعية القائمة على الاحتياجات التي يلحقها الأقوياء بالأشخاص الأقل قوة، بغض النظر عن إقرار المؤسسات القانونية الرسمية لذلك الفعل؛ وبناءً على ذلك، فإن الأفعال التي تساهم في الحرمان من الاحتياجات الانسانية كالطعام والملبس والمأوى، ينبغي الاعتراف بها على أنها جريمة. كما يدعو "رونالد كرامر" إلى تعريف إنساني للجريمة باعتبارها ضرر اجتماعي متعمد. وأشار "ريموند ميشالوفسكي" إلى الاعتراف بأنه في عالم تزداد فيه العولمة وتنخرط

الشركات عبر الوطنية في أفعال وأنشطة ضارة تقع في "المسافة بين القوانين"، ولكن يجب الاعتراف بذلك كجريمة(Friedrichs & Schwartz, 2007) .

ويتضح من التعريفات السابقة تمحورها حول الأفعال التي تهدد بشكل واضح أمن وسلامة أفراد المجتمع في الحياة اليومية، وتركز على العديد من الأضرار المرتكبة من النظام العالمي أو تلك التي ترتكبها جهات فاعلة قوية مثل الشركات أو الدول.

ج- بداية الظهور واسهامات العلماء

في البداية، كان هناك مخطط لمشروع علمى يربط بين مفهومى الضرر الاجتماعي والجريمة، باعتبار الأخيرة شكل من أشكال الضرر الاجتماعي، وأن علم الجريمة النقدى لديه مشروعًا للتوسع فى مجالاته بعيدا عن الأفعال المحددة قانوناً، ليشمل الأعمال الضارة التي ترتكبها الدول والشركات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأضرار البيئية والإيكولوجية، والفقر، والتشرد، والتعصب العرقي والديني وحتى الإبادة البيئية والجماعية باعتبارها جرائم (Copson, 2018).

ومن بعد ذلك، بدأ علماء الجريمة في محاولة الاهتمام بالضرر بنفس قدر اهتمامهم بالجرائم، وإبراز أهم مجالاته مثل جرائم الكراهية، كذلك علم الجريمة الأخضر والمهتم بالأضرار البيئية، وأيضا جرائم الصحة والسلامة والتى تشير لانتهاك قوانين الأمان في مكان العمل، كما ظهر إتجاه آخر بجرائم الدول التي تتسبب في أضرار داخل الدول القومية، والأضرار التي تمس النساء والفتيات وغيرها(Kitchen, 2016). ورغم ذلك كان إهتمام علماء الجريمة بمفهوم الضرر الاجتماعي متقطعًا، وبالتالي فإن العمل القائم حول الأضرار الاجتماعية متباين في طبيعته. ومن هنا، كان نشر كتاب "ما وراء علم الإجرام: أخذ الضرر على محمل الجد" عام ٢٠٠٤، وبعد ذلك بعام، كتاب "الهواجس الجنائية: لماذا الضرر أكثر من الجريمة " عام ٢٠٠٥، بمثابة إشارة إلى

محاولة إنشاء إهتمام مستدام بالمفهوم، وتوفير تحليلات أكثر دقة لتقلبات المجتمع الرأسمالي، حيث أثار كلا الكتابين مزيجًا من الآراء المؤيدة والمعارضة داخل المجال الأكاديمى، بالإضافة إلى الدعوة لعقد المؤتمرات المتخصصة لدراسة الموضوع (Pemberton,2005).

ومن بعد ظهور هذه الاهتمامات بالضرر الاجتماعى، بدأ يلوح فى الأفق توتر شديد ومشكلات كانت في صميم التخصص، نتيجة غموض مفهومي الجريمة والضرر، وقد حاول العديد من العلماء والمشتغلين بعلم الإجرام النقدي وضع حدود لهذه المصطلحات، وبذل مجهودات متضافرة للقضاء على هذا التوتر المستمر. ثم نشأ نوع آخر من التوتر بين علماء الجريمة وعلماء الضرر، حيث كانت الفكرة الأساسية لعلماء الجريمة هي التعامل مع الضرر بجدية، وتوسيع مجال علم الجريمة ليتضمن نطاقاً أوسع من الاضرار غير المجرمة والخفية، باعتبارها مخاوف محورية خطيرة داخل المجتمع. في المقابل يرى علماء الضرر، أنه لابد من الاستغناء تماماً عن علم الجريمة في دراسه الضرر، وحتمية أن يكون هناك علم متخصص مستقل لدراسة الضرر الاجتماعي، وهو ما آثار المجال الاكاديمي بين مدرستين مختلفتين يتنازع كلا منهما على دراسه الضرر الاجتماعي (Kotzé, 2018) .

ومع محاولة وضع تصور حول إشكالية هل الضرر الاجتماعي يستلزم التخلي عن علم الجريمة أم لا، نظم كل من "سايمون بيمبرتون" و"مارتن شوارتز" أربع جلسات لاجتماعات الجمعية الأمريكية لعلم الجريمة في لوس أنجلوس عام ٢٠٠٦، للتركيز على جوانب وأبعاد منظور الضرر الاجتماعي فيما يتعلق بعلاقته بعلم الإجرام، أختتمت الجلسة الرابعة بكونها مائدة مستديرة يلتقي فيها الجميع يناقشون الأمر. يمكن القول إن المستوى الكبير من الاهتمام بهذا الموضوع هو انعكاس للقلق الدائم من الاهتمامات التقليدية لعلم الإجرام، والإطار المفاهيمي الذي يتبناه، وهناك إجماع بأن نقد الضرر الاجتماعي لعلم

الإجرام يستحق اهتمامًا ومناقشةً كبيرين، وأن ذلك لا يعنى أن العلماء مقتنعون تمامًا بالدعوة إلى ترك علم الإجرام وراءهم، إنما المؤكد أنه يجب النظر في الصعوبات الكبيرة وتكاليف تحويل الإنتباه إلى دراسة مجموعة واسعة من الأضرار الاجتماعية بمنظور مستقل(Friedrichs & Schwartz, 2007) ، ومن ثم يعتبر الإهمال المقصود أو غير المقصود للأفعال السابقة في علم الجريمة هو السبب الرئيسي نحو التوجه لمنظور الضرر الاجتماعي؛ للوصول إلى مقياس أكثر موضوعية للضرر، يتجاوز علاقات القوة النسبية التي ينطوي عليها مفهوم الجريمة.

ويمكن تحديد أهم اسهامات العلماء المعاصرين فى دراسة منظور الضرر الاجتماعى كما يلى:

- "ستيف تومبس" و "بادى هيلارد" Steve Tombs and Paddy Hillyard

يعتبر"ستيف تومبس" أستاذ علم الجريمة في الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، البادئ بمحادثات الضرر الاجتماعي من خلال اهتمامه الأكاديمي طويل الأمد بجرائم الشركات، وتأكيده أن الوفيات والإصابات والمرض في مكان العمل ظواهر تسبب بلا شك قدرًا كبيرًا من الضرر ذى الأبعاد الاقتصادية والجسدية والمالية والعاطفية والنفسية، وتشكل بوضوح مشكلة اجتماعية كبيرة(Hillyard & Tombs, 2007) .

كما طور كل من "هيلارد وتومبس" مفهوم الضرر الاجتماعي لتخفيف العيوب الموجودة في علم الاجرام التقليدي ومحاولة سد ثغراته، وأكدوا أن الضرر الاجتماعي محدد اجتماعياً وقابل للتكيف ولا يتم انشاؤه من قبل الطبقه الحاكمة أو الدول التي يمكنها تشكيله لتناسب سلوكياتهم، ولكن يتم تشكيله من قبل غالبية المجتمع. كما انتقدوا الجريمة وأعتقدوا أن نظام العدالة الجنائية كان غير ناجح لأنه اعتمد على مفهوم النية الجنائية أو القصد في ارتكاب الجرائم، هذا المفهوم ينطبق على الأفراد أكثر من الشركات والدول، وبالتالي يهمل العديد من الجرائم التي تحدث عن طريق الإغفال بدلًا من النية. ودللوا

ببعض الاحصاءات والأرقام، ففي كل عام يصاب من ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ عامل بإصابات قاتلة في حوادث مرتبطة بالعمل، كما يصاب أكثر من ٥٠,٠٠٠ شخص بأمراض قاتلة ناجمة عن بيئة العمل، وتوفى ٢٤,٠٠٠ مواطن بسبب تلوث الهواء في المملكة المتحدة عام ٢٠١٨ . ولكن رغم كل هذه الاعداد من الوفيات والمصابين ينظر فقط إلى القتل العمد على إنه جريمة حقيقية. ويمكن أن نستنتج مما سبق أن الأضرار التي تتسبب فيها الدول والشركات في البيئة تتسبب في عدد أكبر بكثير من الوفيات التي تقع خارج نطاق علم الجريمة والقانون الجنائي، مما دفع "هيلارد وتومبس" إلى تطوير منظور الضرر الاجتماعي الذي اعتقدوا أنه سيصقل فهمنا للجريمة (Lundberg, 2021) .

– توماس رايمن Thomas Raymen

وهو أحد العلماء البريطانيين البارزين المهتمين بدراسة الضرر الاجتماعي منذ أواخر التسعينات، وله دراسات عديدة حول الممارسات الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية والاقتصادية والقانونية التى تسبب الضرر. وأعتبر "ريمان" أن اللامبالاة تكون مذنبة بشكل أكبر من النية، ويجب أن تعامل على هذا النحو من قبل أي نظام عدالة جنائية، وعدم اعتبارها حجة تسمح للمتورطين في جرائم الشركات بتبرير عواقب افعالهم . كما يؤكد "رايمين" على مفهوم "دولة الضرر "state of harm" والذي يشير داخل الحياة الاكاديمية واليومية إلى استخدام لغة الضرر بانتظام لإلقاء الضوء على أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المعاصر، والذي يكثر فيه الأزمات على جميع الجبهات تقريباً، حيث تتم مناقشة الأضرار المنهجية لممارسات العمل والتوظيف المعاصرة، وأسواق الإسكان والخصخصة، وأضرار الترفية والثقافة الاستهلاكية، وأضرار تغير المناخ والمديونية والصناعات المالية، والكثير من المشكلات التي نستخدم معها لفظ أو مصطلح الضرر. كما يؤكد "رايمن" على أن منظور الضرر يدرس الكثير من

الظواهر الضارة التي تهدد التكاثر العضوي وغير العضوي لحياة الانسان مثل التعرض للمواد الكيميائية السامة والغذاء والماء والموارد الحيوية ونقصهم جميعاً أو عدم توافر الأدويه للعلاج من الأمراض، والثقافة المنتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة والتي تشكل وتزرع أشكالاً مختلفة من الاكتئاب والقلق وتشوه العلاقات بين العديد من أفراد المجتمع وخاصة الشباب (Raymen, 2021).

– جاستن كوتزى Justin Kotzé

يؤكد "جاستن كودزي" المحاضر في علم الجريمة والعدالة الجنائية بجامعة تيساید بالمملكة المتحدة، أن مفهوم الضرر يعتبر أحد المفاهيم الأكثر فاعلية وتحولاً في العلوم الاجتماعية في الوقت الحالي، وعلى الرغم مما تم تطويره لهذا العلم بداية من القرن الحادي والعشرين، إلا أن هناك العديد من الحواجز التي تمنعنا من تحقيق هذا التحول، من أهمها الفصل التعسفي بين دراسة الجريمة والضرر، وأن هناك الكثير من التصورات الخاطئة التي تحاول أن تفسر وتوضح أن العلمين السابقين في حالة منافسة على دراسة الضرر. وبالتالي يعتمد "جاستن كودزي" على الواقعية الفائقة التي تجسد جوهر منظور أكثر تكاملاً بين علم الإجرام وعلم دراسة الضرر، من أجل التآزر المحتمل بينهما لدراسة الاضرار الاجتماعية، وأن يكون بداية هذا المنظور الجديد الذي يعيد الاتصال بين الجريمة والضرر، هو أن تكون هناك مواجهة حول الجرائم والأضرار التي ترتكبها الرأسمالية النيوليبرالية وكشفها أمام الجميع. ويركز هذا المنظور الواقعي الجديد على اعتباره وسيط مناسب يجعل النظر إلى الجريمة والضرر في نفس الاطار التحليلي من أجل تحقيق منظور أكثر تكاملاً يعكس مدى التعاون بين علم الاجرام ومنظور دراسة الضرر. (Kotzé, 2021) .

المحور الثانى : خصائص وأنواع وأهمية الضرر الاجتماعى

يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للضرر الاجتماعي على النحو التالي:

١- جودته فى تحديد الانعكاسات السلبية على المستوى الفردى والمجتمعى فى كافة المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية وغيرها، سواء يجرمها القانون أم لا.

٢- ارتباطه الدائم بالنشاط البشرى والحياة اليومية، سواء كانت قرارات فردية أو قصور فى السياسات والقوانين والممارسات الصادرة من الدول والمؤسسات.

٣- رصده لحدوث تدهور وانحدار فى مستوى الرفاهية وجودة الحياة Quality of life للفرد أو المجتمع.

٤- تنعكس نتائج الضرر الاجتماعى دائماً على العدالة الاجتماعية داخل الدول النامية بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً فى عدم تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية مثل توفير السكن المناسب والعمل والرعاية الطبية.

٥- تأكيده باعتبار الدول والمؤسسات الكبرى هى المسئولة عن تفاقم الضرر داخل المجتمع عن طريق نشر الظلم والاقصاء، وعدم محاسبة مرتكبي الضرر والعنف الهيكلى، واستهداف الأقليات والمهاجرين والنساء والأطفال، مما يساهم فى انتشار الفقر وحدوث فجوة بين الطبقات.

٦- تركيزه على الانعكاسات السلبية على البيئة والموارد الطبيعية كالهواء والماء والتربة والمناخ، مما يسبب أضرار كبيرة تؤثر على صحة الأفراد وجودة الحياة.

أما أنواع الضرر فيمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاثه أنماط رئيسية: أولًا: الضرر العام public harm ويشمل التأثيرات عالية الكثافة على عدد كبير من الاشخاص من أصحاب الخلفيات الاجتماعية والثقافية المختلفة، والذين يعيشون في مناطق واسعة ومترامية الأطراف. ثانياً: الأضرار الضيقة parochial harm وتحتوى على المواقف

التي تؤثر بشكل سلبي على جماعة اجتماعية معينة يعيشون في منطقة محددة مثل الحي. ثالثاً: الأضرار الخاصة private harm وهي التي تحدث في مكان محدد ويكون تاثيرها مكثف للغاية على عدد محدود جداً من الأفراد(Hillyard & Tombs, 2004) كما حدد "بمبرتون" أنواع الضرر الاجتماعي فى ثلاثة فئات: الفئة الأولى من الأضرار وهي التي تلحق بالصحة النفسية والجسدية والعقلية physical and mental health harms، وتحدث عندما يعجز الفرد أن يحافظ على صحة جيدة تمكنه من أن يعيش حياة نشطة وناجحة، وبالتالي فجودة الحياة التي يعيشها المرء هي مؤشر على وقوع الضرر أم لا، ومن أجل تجنب الضرر يجب تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الاساسية مثل الحصول على رعاية صحية ومسكن مناسب واتباع نظام غذائي صحي والترفيه والبيئة المادية الآمنة. الفئة الثانية من الضرر هى أضرار الاستقلالية autonomy harms والتي تظهر عندما يعجز الفرد فى تحقيق ذاته وأهدافه، وبالتالي يكون غير قادر على اتخاذ القرارات أو التصرف بناء على الاختيارات المتاحة، ومن هنا يحدث تقويض لاستقلالية الفرد عندما لا يتمكن الشخص من الحصول على قدر كاف من التعليم، ويفتقر إلى فرص المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الهادفة والمنتجة مثل العمل بأجر والزواج وإنجاب الاطفال. النوع الثالث والأخير هو الضرر المرتبط بالعلاقات relational harms والناتج عن فشل أو استبعاد الفرد من العلاقات الاجتماعية أو إقصاء الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه بسبب نمط حياته أو سلوكه. (Simončič, 2021).

كما أقر كل من "هيلارد وتومبس" أربعة أنواع من الضرر، الأول: هو الضرر الاجتماعي والثقافي والذي يشعر به أفراد المجتمع نتيجة فقدان أحد الأبوين، والذي ينعكس على صحة الأطفال النفسية والعقلية وفرصهم في حياة أفضل، كما يشمل الحرمان من الاستقلالية والتنمية والنمو والوصول إلى الموارد المادية والثقافية والفكرية والمعلوماتية

المتاحة بشكل عام في أي مجتمع. النوع الثاني: هو الضرر النفسي وهو يشمل أي أزمة نفسية أو عاطفية ناشئة عن أحداث وسلوكيات خارجة عن سيطرة الفرد. النوع الثالث: وهو الضرر الجسدي ويتضمن حوادث السيارات والاعتداءات الجسدية والمرض والأوبئة ونقص الغذاء الكافي والمأوى والموت والتعذيب من قبل الأفراد أو الدول أو المؤسسات، كذلك إصابات العمل والتعرض للملوثات والعنصرية والتمييز. النوع الرابع والأخير هو الضرر المالي الناتج عن السرقة أو اختلاس الأموال والفقر والبطالة وارتفاع الأسعار والخدمات من خلال التكتلات الاقتصادية وعدم مراقبة الأسواق وعدم إعادة توزيع الثروة والدخل، بالإضافة إلى عدم تحصيل الضرائب من الصفوة ومن التنظيمات الاقتصادية الكبيرة لأن كل ذلك ينعكس على المجتمع فيُسبب الفقر والبطالة والجريمة (Hillyard & Tombs, 2021).

- أهمية منظور الضرر الاجتماعي

تتبلور مجموعة من العوامل التي تُشكل أهمية المفهوم وتجعله أكثر تماسكاً من الناحية النظرية، تتمثل فى احتوائه على جزء من الخيال السوسيولوجى والذي يساهم فى تحليل مجموعة الأنشطة الضارة للدول والشركات والبناءات الاجتماعية المؤثرة على دورة حياة الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية والأجناس ودرجات القدرة الجسدية والجماعات العرقية والإثنية والأعمار المختلفة من وقت ولادتهم حتى وفاتهم ، سواء فيما يتعلق بنقص الغذاء الصحي أو السكن غير الملائم أو الدخل المنخفض أو التعرض لأشكال مختلفة من المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والايذاء والتعرض لأشكال مختلفة من الجريمة، لذلك كان هناك سعياً دائماً إلى مدخل منضبط يشمل دراسة تلك الأضرار. كما تتحدد أهمية الضرر الاجتماعى من خلال اتساع نطاقه ومجالاته عن علم الجريمة، فبينما يركز الأخير على انتهاك القوانين والخروج عنها ، فإن منظور

الضرر الاجتماعي يأخذ في الاعتبار مجموعة أوسع من الإجراءات أو الظروف التي تسبب الضرر للأفراد والمجتمعات، بغض النظر عن تجريم القانون لها، وذلك من خلال تحليل السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في حدوث الضرر (Hillyard & Tombs, 2021).

كما تتيح دراسة الضرر الاجتماعي فرصة أكبر لتوضيح وتحديد المفاهيم والمجالات الخاصة به، وكذلك التركيز على الأضرار كحالات يغفل عنها القانون الجنائي مثل التعرض للملوثات المحمولة بالهواء أو للمخاطر الصحية في العمل أو سوء التغذية أو السكن غير الملائم والبطالة وما إلى ذلك، مما يمنح الدولة فرصة فى تحديد سياساتها وأولوياتها وأماكن النفقات التي سوف تدفع وفقا لبيانات محددة لما يعانيه أفراد المجتمع من أضرار وليس على أساس التحيز لأرقام الجريمة الموضحة داخل القانون الجنائي.

تعتبر عملية تحديد المسؤولية من أكثر الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال دراسة الضرر، فتحديد الفاعل والمتسبب في الضرر يكون غير مقيد بالمفهوم الفردي الضيق أو القصد الجنائي كما هو في علم الجريمة، وبالتالي تصبح هناك حرية وشفافية في تحديد المسؤولية الفردية والمجتمعية المتسببة في الضرر، تحديدا للأحداث المتكررة في العالم والتي لم يتحدد المسؤول عنها بطريقة عادلة كحرائق الغابات والمصانع وحوادث السكك الحديدية، والتي تبدو في نظر القانون لا يوجد بها أي قصد بالرغم من كمية الأضرار التي ترتبت عليها. كما تتجلى أهمية أخرى لدراسة الضرر فى تحديد المسؤول عن فشل التعامل مع المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والمرض وانعكاساتهم السلبية والتي تدفع الافراد إلى ارتكاب الجريمة، والتى تؤكد أن العوامل البنائية هي المسؤولة وليست الفردية (Hillyard & Tombs, 2021) .

ومن بين الموضوعات الهامة التي تدعم أهمية منظور الضرر الاجتماعي هو خطابات المخاطرة Discourses of risk، وتحديداً من خلال أعمال كل من "انتوني جيدنز" و"اورليش بيك"، حيث يتم تصور مجتمعنا على أنه مجتمع المخاطر risk society ‘ ’، ويصبح التأمين هو الآلية الرئيسية التي نتعامل من خلالها مع المخاطر والأضرار، ويتم ذلك من خلال تطوير شكل جديد من المعرفة يعتمد على الاحتمالات وقواعد البيانات. وللمخاطر جذور تاريخية طويلة تقع في السوق وترتبط بالمشكلات والصعوبات المصاحبة لتراكم واستثمار رأس المال وخاصة داخل مجال الشركات التي تعمل في الصناعات الكيميائية والنووية، ومن هنا يجب على الدولة تحديد تعريف النشاط القانوني للشركات من خلال الرجوع إلى الحسابات الفنية مثل تحليل التكلفة والفائدة وتقييم المخاطر المقبولة على أساس تكلفة الحياة (Hillyard & Tombs, 2021) .

كما يستهدف منظور الضرر الاجتماعى تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية بشكل أكبر من علم الاجرام، فمن الواضح أن الأخير مستمر كنظام بنفس الظروف والمناهج والنظريات التى ينتج عنها تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتي أطلق عليها العالم "ريما" مصطلح "المرآه الكرنفالية للاضرار" والمقصود بذلك هو أن الغني سيصبح أغنى وأن الفقير سيذهب إلى السجن The rich get richer and the poor get prison .على الرغم من أن ملامح هذه المرآه الكرنفالية قاسية في تعبيراتها إلا أن "ريما" اعتبرها ليست عرضية ولكنها جزء لا يتجزأ من طبيعة أنظمة العدالة الجنائية المعاصرة، والتي تفسر قسوة البناء الاجتماعي السائد للجريمة والتي أعاد انتاجه علماء الجريمة فى الوقت الحالى (Hillyard & Tombs, 2021).

كما يتميز هذا المنظور بأن لديه القدرة على استيعاب وجهات نظر مختلفة فى العديد من التخصصات أكثر من علم الإجرام، وبالتالي إمكانية الهروب من الحدود الضيقة القائمة على الموضوعات التي يقتصر عليها علم الجريمة. حيث يعتمد نهج

الضرر الاجتماعي على تجارب مجموعة من المهنيين والفئات الاجتماعية المختلفة، على سبيل المثال، الأطباء والمحاسبون ورجال الشرطة والمحامون والاقتصاديون والنقابات والمنظمات غير الحكومية، وذلك بالتركيز على الهياكل التي تنتج وتعيد إنتاج مثل هذه الأضرار (Hillyard, P., et al,2004).

كما تضيف "باميلا ديفيز" رؤية هامة حول أهمية منظور الضرر الاجتماعي، تتمحور حول إضافة المفهوم أهمية كبرى للأيديولوجية الأخلاقية ودورها فى تشكيل المعتقدات وإحداث التغيير الاجتماعي وتحقيق الازدهار الإنسانى. خاصة وأننا نفتقر إلى مفهوم مشترك للصالح الإنساني والاجتماعي وأساس واضح وعقلاني لتحديد ما يمكن أن يكون عليه الصالح العام، لذلك فإن الأيديولوجية المرتبطة أخلاقياً بالأنواع البشرية وغير البشرية والتحسين البيئي ستنتج إطارًا نظريًا قويًا سيكون له قابلية للتطبيق في العالم الحقيقي، ويؤدي إلى حياة مستدامة وآمنة (Davies, 2021) .

ويتناول مفهوم الضرر الاجتماعي موضوع إساءة استخدام السلطة من قبل المؤسسات المهيمنة على موارد المجتمع، والتى بدلًا من استخدام القوة لتعزيز التجارب الإيجابية والازدهار، تقوم بإحداث الضرر والمعاناة. كما تتجلى أهمية الضرر من خلال دوره في السياسة الجنائية، بدءًا من التجريم ثم تحديد العقوبة وأخيرًا الانتقال إلى مكافحة الجريمة، والبرامج المخصصة لتعويض ضحايا الجريمة وتحقيق العدالة. حيث يمثل الضرر معيارًا رئيسيًا لتجريم الأفعال التي تسبب الأذى، فمنع الضرر كان لفترة طويلة بمثابة الهدف الرئيسي للقانون الجنائي في كل دول العالم، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، إعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أحكامًا نموذجية بشأن القانون الجنائي، بالتركيز على العلاقة بين المصلحة القانونية والضرر(Paoli & Greenfield, 2018) ، ويتم ذلك من خلال قيام القانون الجنائي بعدد من الاختبارات والقواعد المعقده لتحديد ما إذا كان الفعل المرتكب يمكن إعتباره جريمة أم لا، والتي غالباً ما تركز على الفرد صاحب

النية والقصد في ارتكاب الفعل الاجرامى. أما في الحالات الأخرى مثل جرائم الشركات والتي تتسبب في حالات قتل غير متعمد، نجد أن القانون يقف مكتوف الأيدي ويتعامل معها على أنها مجرد خلل تنظيمى، رغم أن أكبر مستوى من الأضرار فى مجتمعنا يكون سببها هو اللامبالاه، وهو ما يركز عليه منظور الضرر الاجتماعي (Pemberton, 2007) .

ومما يعزز من أهمية منظور الضرر الاجتماعى هو اعتباره ركن أساسي فى إصلاح فشل سياسات مكافحة الجريمة، وتحديدا بعد تزايد احصاءات الجريمة في العالم في السنوات الأخيرة والذى يمكن اعتباره مؤشراً على عدم فاعلية أنظمة العدالة الجنائية وما تقره من عقوبات مثل الإيداع داخل السجن. وعلى الرغم من أهمية العقوبة، إلا أنها تخلق اضراراً اجتماعية واسعة، على سبيل المثال قد تؤدي إلى فقدان الوظيفة والمنزل والحياة الأسرية والوصم من قبل المجتمع، كذلك قد تدفع المجرم للعودة إلى الجريمة مرة أخرى بعد أن يلحق به الضرر(Hillyard & Tombs, 2021). ومن أهم الأمثلة على اعتبار الضرر كأساس لسياسة مكافحة الجريمة، قيام العديد من الدول والحكومات الأوروبية في النظر إلى الضرر باعتباره أولوية مطلقة. فقد حدث تحول من التركيز على الجريمة المنظمة فقط إلى مزيد من الجريمة المنظمة والخطيرة ، ومدى ارتباطها مع الضرر، حيث تم تحديد مفهوم الجرائم الخطيرة بشكل ضمني أو صريح على أساس حجم الضرر التي تسببه هذه الجرائم.على سبيل المثال دعوة برنامج استوكهولم لعام ٢٠٠٩ وهو ثالث برنامج متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي لوضع مجال للحرية والأمن والعداله يدعو إلى الحماية من الجريمة المنظمة والخطيرة ومعالجة مجموعة من الظواهر الإجرامية (Paoli & Greenfield, 2013).

ومن أهم نقاط القوة لمنظور الضرر الاجتماعى هو الاهتمام بقضايا حقوق الانسان human rights وبرامج ضحايا الجريمة والعدالة التصالحية restorative

justice ، فمنذ سبعينيات القرن العشرين، تزايد القلق عالمياً بشأن الأفراد المتضررين من الجريمة، مما استدعى اهتمام إعلامي واسع بالضحايا وتجاربهم، والتوسع الكبير في علم الضحية Victimology، وظهور مجموعة واسعة من المبادرات والبرامج والتشريعات التى تدعو إلى إصلاح أنظمة العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم؛ لخدمة مصالح المتضررين بشكل مباشر من الجريمة. فكان الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ بشأن المبادئ الأساسية لتحقيق العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، من المعالم البارزة لحركة الإصلاح العالمية، ويعترف هذا الإعلان بمركزية الضرر لمفهوم العدالة ذاته. فضحايا الجريمة يعني بها الأشخاص الذين تعرضوا للضرر، فرديًا أو جماعيًا، بما في ذلك الإصابة الجسدية أو العقلية، أو المعاناة العاطفية، أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بشكل كبير من حقوقهم الأساسية، من خلال أفعال أو حالات إهمال تنتهك القوانين الجنائية المعمول بها داخل الدول الأعضاء. ويدعو هذا الإعلان الدول لمنح الضحايا إمكانية الوصول إلى العدالة والمعاملة العادلة واسترداد الحقوق والتعويض عن الضرر الذي لحق بهم، فضلاً عن المساعدة المادية والطبية والنفسية والاجتماعية لإصلاح الضرر. كما يتضح أيضاً مميزات الضرر الاجتماعى فى قدرته على إبراز مشاركة الضحايا فى التعبير عن ما يعانونه من أضرار وتحديدها، والتى تؤثر فى حياتهم.

يتضح مما سبق أهمية مفهوم الضرر الاجتماعى وما يمثله من قوة نظرية بعدسة نقدية للعلوم الاجتماعية فى مواجهتها لتحديات المجتمع المعاصر. وعلى الرغم من أن هناك نقصًا شديدًا فيما يمكن اعتباره ضررًا اجتماعيًا، لأن مجتمعنا المعاصر وسياساته الجنائية وطبقات الصفوة المسيطرة عليه، غالبًا ما توجه الأنظار إلى اقتصار مفهوم الضرر على الأشكال الإجرامية فقط، مما يعيق تقدم هذا المنظور ويحد من نطاقة الأوسع، بل وصلت إلى إعتبار هذه الأضرار تقع تحت نطاق ما يمكن تسميته " ثمن

الحرية" الناتجة عن السياسات الليبرالية، مما يتطلب نظرة أكثر عمقًا للتحولات الموجودة فى أخلاقيات ما بعد الليبرالية، وهو ما يساعدنا على تقديم صورة أكثر وضوحًا لتعقيدات مفهوم الضرر الاجتماعى، وذلك من أجل تعزيز مجتمع انسانى مزدهر يتميز بأضرار أقل لأفراده، وتطوير سياسات جنائية أكثر فعالية من حيث التكلفة وقابليتها للمساءلة، والنهوض بالعدالة الاجتماعية أو على الأقل الحد من الظلم وتعزيز العدالة.

طرق ومؤشرات قياس الأضرار الاجتماعية:

يستخدم الباحثون المهتمون بدراسة الضرر الاجتماعى مجموعة من الطرق المختلفة لقياس الضرر الاجتماعى داخل المجتمعات، تأتى فى مقدمتها استخدامهم للمؤشرات والفهارس Indicators and indexes المتخصصة فى التعامل مع معدلات الجريمة ومستويات الفقر والبطالة والأمية وجودة الحياة، كذلك مستويات الرفاهية، ومؤشر السعادة العالمى، وتقارير التنمية البشرية والمستدامة؛ للتيقن من حدوث الضرر ومدى شدته. كذلك يتم استخدام نتائج الدراسات الميدانية والبحوث العلمية كمؤشرات على وقوع الضرر، بالإضافة إلى تحليل التقارير الحكومية والاحصاءات الرسمية الصادرة من هيئات موثقة ومعتمدة والتى تخرج لنا بيانات وأرقام محددة حول الأوضاع الاجتماعية والمشكلات فى كافة المجالات، كما يستخدم تحليلات التكلفة والعائد لتحديد تأثير القرارات والسياسات والبرامج فى حدوث الأضرار.

ومن أهم الأمثلة على مؤشرات قياس الضرر الناتج من الدول والمؤسسات والمنعكس على الأفراد والمجتمعات: ١- المؤشرات الاقتصادية والتى تقيس أداء الاقتصاد، مثل مؤشر النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ونسب البطالة وحجم التجارة الخارجية والديون. ٢- المؤشرات الاجتماعية والمتخصصة فى قياس حالة المجتمع ومستوى رفاهيته، كمؤشر الفقر والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين. ٣- المؤشرات

البيئية والمسئولة عن قياس حالة البيئة والتنمية المستدامة، مثل مؤشرات التلوث واستهلاك الموارد والتغير المناخي. ٤- المؤشرات السياسية والتى تقيس حالة الديمقراطية، مثل مؤشرات الحرية السياسية وحقوق الإنسان ومستوى الفساد. ٥- المؤشرات الصحية والمتخصصة فى قياس حالة الصحة العامة ومستويات الرعاية الصحية، مثل مؤشرات معدل المواليد والوفيات ومعدل الإصابة بالأمراض المزمنة ومدى توفر الخدمات الصحية. ٦- المؤشرات التعليمية والمرتبطة بقياس جودة وفعالية نظم التعليم، على سبيل المثال، مؤشر مستوى الجودة المعرفية ومستوى الأمية.

من خلال مراجعة الأدبيات، تم رصد مجموعة من التحديات التى تقف كعائق أمام تقييم وقياس الضرر الاجتماعى، تنطلق معظمها من حقيقة مؤداها: أنه لا يمكن معالجة الضرر من خلال الوسائل العلمية وحدها، كما لا يمكن فصل تقييم الضرر بشكل كامل عن الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية، والظروف البيئية، والذاتية، كذلك صعوبة تحديد العوامل البنائية المحدده له سواء فرديًا أو مجتمعيًا، بالإضافة إلى ارتباطه بمجموعة متشابكة من المشكلات الاجتماعية كالجريمة والبطالة والفقر، كما أننا لا نزال نفتقر إلى البيانات أو الوسائل التقنية الأخرى اللازمة لقياس الضرر بدقة .

أهم تلك التحديات هو عدم قابلية أنواع مختلفة من الضرر للقياس، حيث لا يمكن قياسها أو مقارنتها بمعيار مشترك سواء كان كمًا او كيفًا، كما أنه من الصعب إنشاء مقياس واحد وشامل لبعض الأضرار مثل الحالة الصحية أو جودة البيئة أو فقدان الحياة أو تدهورها، أو نزاهة الحكومة والمؤسسات. قد يمكن قياس بعض جوانب هذه الأضرار ولكن بالتأكيد ليس كلها، مما يصعب من حصر الضرر بشكل كامل. وكما يشير العالم "أشوورث" أنه إذا كان للضرر أن يلعب دوراً أكبر في عملية صنع السياسات، فيتعين على علماء الجريمة وغيرهم من علماء الاجتماع أن يعالجوا بشكل مباشر التحديات المفاهيمية والفنية المرتبطة بتقييم الضرر باعتباره عملية نسبية. كما يؤكد العالم

"ماكورميك"، إن القرار بتسمية شيء ما بأنه "ضرر" هو أمر معياري، فإذا تم فهم الأضرار من حيث انتهاك المصالح المشروعة، فيجب أن نكون على دراية بالطبيعة الأخلاقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمصالح المعترف بها في نظام معين، كما أنه لا توجد دراسة واسعة النطاق يمكنها تقييم الأضرار التي تلحق بكل ضحية بشكل كامل ومنفصل، لأن هذا التقييم سيتطلب إجراء مقابلات أو مراقبة ضحايا الجريمة والضرر لعدة سنوات، وبالتالي سيكون شيئًا بالغ الصعوبة (Paoli & Greenfield, 2013) .

رغم ذلك حاول مجموعة من العلماء المهتمين بمنظور الضرر تطوير نماذج ومقاييس وأدوات للتقييم، حيث قدم كلا من "هيلارد وتومبس"عام 2004 إشارات موجزة فقط حول المقاييس، بينما اقترح "شيرمان" إنشاء مؤشر إجمالي للضرر مرتكزًا على درجة شدة الرأي العام، وتكاليف ردود الفعل المجتمعية لفئات معينة من الجريمة (على سبيل المثال ، السرقة). وأقترح كل من "دورن" و"فان دي بونت" عام ٢٠١٠ مقياس أضرار الجريمة المنظمة على ثلاث محددات: أولا: "الأضرار التي تلحق بالضحايا"، وثانيًا: "التهديدات التي يتعرض لها القطاعان العام والخاص"، وثالثًا "الضرر النظامي"، وهي تقدم أمثلة على الأضرار التي لحقت بالضحايا، مع التركيز في المقام الأول على المؤشرات النقدية. إلا أن هناك محاولتين علميتين فقط لتصنيف أضرار الجريمة بالتفصيل، الأولى للعالم "مالتز" عام ١٩٩٠ والثانية لكل من "فون هيرش وجاربورج" عام ١٩٩١. حيث ركز" مالتز" على الجريمة المنظمة منذ أواخر الثمانينيات في الولايات المتحدة وحدد خمسة أبعاد للضرر ، وهي: الجسدية، والاقتصادية، والنفسية، والمجتمعية، والعلاقات، ويتراوح تصنيفه لأضرار تلك الجرائم من "قليل أو لا" إلى "كبير جدًا" (Paoli & Greenfield, 2013).

وقدّم "فون هيرش وجاريبورج" محاولة "رائدة" وأكثر تنظيمًا لتصنيف أضرار الجريمة، في ورقتهم البحثية، وعنوانها "قياس الضرر الإجرامي: تحليل مستوى المعيشة"، يركزون فيها على الأضرار المرتبطة بالجرائم الشخصية الشائعة مثل السرقة والسطو والاعتداء، حيث وضعا مبادئ لتقييم التأثير المعياري للجريمة على "المستوى المعيشى للضحية" الذي تم تعريفه على أنه "الوسائل الاقتصادية" و "القدرات غير الاقتصادية" التى تحقق جودة معينة من الحياة تعكس هذه الوسائل والقدرات، فهي تطرح أربعة "أبعاد للمصالح العامة" تتأثر بسبب الجريمة عادةً هي (السلامة الجسدية ، والدعم المادي والراحة ، والتحرر من الإذلال ، والخصوصية أو الاستقلال الذاتي). وتحديد أربعة مستويات لمستوى المعيشة ، و"تم تحديد مقياس الضرر" بخمس نطاقات واسعة من الخطورة ، تتراوح من الأخطر إلى الأقل خطورة.

<u>– مستويات التحليل و الاطار المنهجي والنظري لمنظور الضرر الاجتماعى</u>

من الصعب أن يكون هناك مستوى تحليل للضرر الاجتماعي على مستوى الفرد أوعلى مستوى الوحدات الصغرى micro، لانها ستصبح قاصرة للغاية ولا تتناسب مع مجالات الدراسه فيه، إنما لابد أن يتم تحليل الضرر على مستوى السياق المحدد للبناء الاجتماعي الذي يحدث فيه الضرر وعلى مستوى الوحدات الكبرى macro، فلا يمكن على سبيل المثال أن نفكر في تحليل أضرار الفقر من خلال سلوكيات الأفراد فقط بدلًا من التنظيم البنائي لأسواق العمل الموجودة داخل المجتمعات. وهو ما أكده العالم "داني دارلينج" عندما قّدم تحليلات هامة لمعدلات جرائم القتل في أعقاب سياسات إلغاء القيود الاقتصادية في الثمانينات، واستنتج منها أنه لا يمكن إلقاء اللوم على الأفراد الذين قاموا بهذه الجريمة، ولكن علينا أن نأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمت فيها هذه الجرائم (Pemberton, 2007).

فيما يخص الإطار المنهجى للضرر الاجتماعى، يؤكد "جاستن كودزي" أن هناك مرونة فى استخدام الدراسات الكمية Quantitative والكيفية Qualitative وبعض الطرق مثل المقابلات المتعمقة والجماعات البؤرية والتى يكون لديها القدرة على توليد عدد كبير من البيانات الثرية والعميقة حول الأضرار القانونية وغير القانونية على حد سواء، كما يؤكد على أن هناك حاجة إلى استخدام الدراسات الاثنوغرافية من أجل الحصول على العديد من البيانات المطلوبة في البحث حول الضرر (Kotzé, 2021). كما يستخدم أيضًا الدراسات التقييمية للمشروعات واستطلاعات الرأى والدراسات المقارنة بين المجتمعات المختلفة، ودراسات الحالة لضحايا الضرر من الأفراد والمؤسسات للحصول على رؤى متعمقة للضرر والسياق البنائى الذى يحدث فيه، كذلك استخدام الطرق الكمية والطرق الاحصائية للربط بين المتغيرات والعوامل المسببة للضرر، كذلك استخدام مجموعة متنوعة من طرق جمع البيانات مثل المسح الاجتماعى، وتحليل السيرة الذاتية. ويمكن استخدام تحليل البيانات الجاهزة التي توفر معلومات حول بعض جوانب الضرر، وتشمل هذه البيانات التعداد الخاصة بالصحة، والمرض والوفيات ، ومؤشرات الفقر ، ومقاييس التلوث وجودة الهواء ، وبيانات مكان العمل وسوق العمل. هناك أيضًا قدر كبير من بيانات الجريمة والجرائم المسجلة لدى الشرطة واستقصاءات الضحايا التي يمكن مقارنتها لتوفير تقييم موضوعي لمقدار الضرر الناجم عن الجريمة أو لأسباب الأخرى (Hillyard & Tombs, 2021) .

كما أن هناك العديد من النظريات والمداخل التى يدخل الضرر ضمن نطاق اهتماماتها، والتى تهتم بدراسة مصادر القوة داخل المجتمع وديناميات السلطة والهياكل الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، ودراسة الدول والمؤسسات والبناءات الاجتماعية ودورهم فى حدوث الضرر مثل النظرية النقدية Critical Theory،كذلك علم الجريمة النقدى Critical criminology ، ونظرية الصراع الاجتماعي، ونظرية التداخل

الاجتماعي Social Interference Theory، ونظرية العدالة الاجتماعية Social Justice Theory ، ونظرية الضبط الاجتماعي Social Control Theory .

المحور الثالث : الضرر الاجتماعى.....مسبباته البنائية ومجالاته وتطبيقاته

- العوامل البنائية المساهمة في وقوع الضرر الاجتماعي :

تساهم مجموعة من العوامل المرتبطة بالبناء الاجتماعى فى إحداث الضرر داخل المجتمعات، منها التفاوت الطبقى وعدم المساواة، وتحديدًا فى التباين الكبير فى الدخل والثروة والموارد، والمؤدى إلى صعوبة الحصول على الحقوق أو الخدمات الأساسية مثل التعليم الجيد والسكن الصحى الملائم وكذلك الرعاية الطبية والصحية وفرص العمل. كذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع العالمى مثل الحروب والثورات والاضطرابات البيئية والتى من الممكن أن تساهم فى إحداث الضرر الاجتماعى.

كما تساهم عدم المساواة في نظام العدالة الاجتماعية والمرتبط بالثقافة والمعتقدات والقيم فى وقوع قدر كبير من الضرر، كحالات العنف ضد المرأة أو زواج القاصرات أو ختان الإناث. كما يمكن حدوث الضرر نتيجة قلة الوعى وفقر التعليم والتوعية بالحقوق والواجبات للأفراد تجاه أنفسهم ومجتمعهم، ووجود فساد في الشركات أو التنظيمات أو المؤسسات الحكومية والخاصة، مما يسبب حالة من فقدان الثقة فى المجتمع والحكومات والدول. كذلك زيادة معدلات البطالة والفقر، وانعدام الأمن الاجتماعى والاقتصادى، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتضخم، وتفكك العلاقات الاجتماعية وفقدان وانعدام الثقة المجتمعية، وحدوث زيادة فى معدلات العنف والجريمة والإنحراف، وهناك الأضرار

الجسدية نتيجة ظروف العمل غير الآمنة أو حوادث الطرق، كذلك الأضرار الصحية نتيجة التعرض للماء أو الهواء الملوثين، أو التعرض لمواد مسرطنة. وهناك الأضرار النفسية نتيجة ضغوطات الحياة، والأضرار البيئية الناتجة عن التلوث والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية وكذلك أزمة المناخ.

مجالات تطبيق منظور الضرر الاجتماعى

من خلال مسح التراث يمكن أن نحدد أهم المجالات التى تم تطبيق منظور الضرر الاجتماعى لدراستها فيما يلى :

١- البيئة وقضايا المناخ Environment and climate issues

تعتبر قضية تغيير المناخ من الموضوعات الرئيسية التى تقع خارج نطاق حدود القانون، وهى من الانعكاسات الطبيعية والاجتماعية العميقة للممارسات التى تتم في الاقتصاديات الرأسمالية الليبرالية، وما استتبعها من ظهور الجماعات القومية اليمينية المتطرفة التي تستغل المخاوف المتعلقة بتغير المناخ لتحقيق أجنداتها الخاصة.

ويؤكد العالم "روب وايت" على أهمية استخدام منظور الضرر الاجتماعى لدراسة الأضرار البيئية التي تحدث داخل المجتمع العالمي، مثل ظاهرة الاحترار الناتجة عن انبعاثات الكربون التي يولدها الانسان، والاستغلال الفائق للموارد الطبيعية. وأعتبر أن حدوث الضرر داخل أي نظام بيئي يشمل الإضرار بالمكونات غير الحيوية مثل الهواء والماء والتربة، بالإضافة إلى المكونات الحيوية كالنباتات والحيوانات والبشر والبكتيريا والفطريات، ومن ثم إذا حدث خلل لأي عنصر من العناصر السابقة يعنى أن الضرر قد حدث بالفعل، على الرغم أن العديد من الأضرار البيئية السابقة تحدث في سياق العمل المعتاد باعتبارها أحداث قانونية. كما يؤكد "روب وايت" أن المجتمع في حاجة إلى تحديد معايير بشأن مكونات البيئة والأفعال التي ترتكب ضدها وتحدث الضرر، وأنه يجب قياسها بمعايير العدالة البيئية وليس على أساس قانوني فقط، لأن القانون لا يجرم كل

الأفعال التي ترتكب ضد البيئة، فالكثير من الضرر البيئي الذي يحدث حاليًا يتم اعتباره قانونيًا تمامًا لأنه يعتبر نتيجة متأصلة لأنشطة استخراج الموارد الطبيعية والصناعية التي ينظر إليها على أنها توفر فوائد اقتصادية كبيرة، كما أن التعريف القانوني والقوانين المحدده للتعامل مع البيئة بيتدخل فيها بشكل واضح السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تسهل وتتساهل مع ذلك النوع من الضرر والجرائم البيئية؛ من أجل تحقيق مكاسب مادية واقتصادية كبيرة للشركات العالمية (White, 2021) .

كما يشير "وايت" إلى أحد أهم المصطلحات التي تستخدم للتعبير عن الضرر البيئي وهو ما أسماه "الإباده البيئية Ecocide" ، والذي ظهر في آواخر الستينات من القرن الماضي ردًا على تأثير الحروب على البيئة، ومنذ ذلك الحين بدأ استخدامه للإشارة إلى التأثيرات السلبية على البيئة في زمن السلم وكذلك الحرب، وهو يشير إلى الأضرار الموسعة والتدمير أو فقدان النظم البيئية في منطقة معينة، كذلك تم تطبيق المفهوم على حدوث الكثير من الأضرار البيئية سواء كان الاحتباس المناخي أو تغير المناخ أو حرائق الغابات أو زيادة أعداد الوفيات من البشر والحيوانات المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، والأضرار الناتجة عن الفيضانات النهرية والساحلية في المناطق الحضارية من حيث تقليص امكانيات الصيد وغرق العديد من السفن والبواخر، وحدوث حالات شديدة من الفيضانات والأمطار الغزيرة والعواصف، وحدوث جفاف في كثير من المناطق مما يهدد سبل العيش والأمن الغذائي، ويضر باقتصاديات الدول ويعرض النظم البيئية والبشر والنباتات والحيوانات إلى الكثير من المخاطر والتهديدات. وتعتبر مشكلة التلوث والنفايات واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى أضرار عالمية واسعة النطاق للبيئة الطبيعية وغيرها من الممارسات اليومية التي يمارسها أفراد المجتمعات والدول والشركات، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالنفايات الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وكل ذلك يؤثر على الهواء والأرض والمياه سلبًا كذلك يؤثر على الأفراد والمجتمعات في كل

أنحاء العالم(White, 2021) ، مثل زيادة حدة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وتهجير السكان، وزيادة ارتفاع مستوى سطح البحر إلى غرق مناطق ساحلية، وتدمير البنية التحتية للمدن والقرى، ويمكن أن تؤدي زيادة درجات الحرارة والتغيرات المناخية المفاجئة إلى زيادة في انتشار الأمراض المعدية، وقد يتسبب نقص الموارد المائية والغذائية والانتقالية المناخية في زيادة التوترات والصراعات بين الأفراد والجماعات المحلية والدول. ومن هنا يركز تحليل الضرر الاجتماعي فيما يخص البيئة على مجموعة قضايا هامة تتمثل في أن انتشار الأضرار الاجتماعية ينبع من البناءات وهياكل المجتمعات المعاصرة ومتأصلة فيها وقد لا ينجم عن أفعال متعمدة في حد ذاتها، ولكن قد تكون ناتجة عن الإغفال عن الفعل أو اللامبالاة المجتمعية للمعاناة والاستغلال، ويجب منعها تمامًا من خلال وجود بعض الاجراءات القوية ضدها.

٢- بيئة العمل Work environment

أدت أزمات العمل وتحديدًا داخل المجتمعات الرأسمالية إلى العديد من الأضرار الاجتماعية التى تؤثر على الأفراد والمجتمعات، وخاصة فيما يتعلق بسياق المنافسة داخل الأسواق الحرة والمفتوحة، بالإضافة إلى غياب تدابير حماية العمال وزيادة انعدام الأمن الاقتصادى، وانتشار بيئات العمل غير الآمنة، كذلك أدى الإنتاج القائم على المعرفة والتكنولوجيا إلى التحول نحو العمالة من أصحاب الشهادات العليا. ومما يزيد من حجم الأضرار هى الحرب الشرسة على الموارد والمواد الخام والتى أدت فى بعض الأحيان إلى شن الحروب بين الدول وبعضها.

يهتم علم الجريمة ضمن مجالات دراسته بمكان العمل باعتباره موقع للنشاط غير المشروع، حيث تستخدم للعنف والسرقة والاحتيال أو أي فعل من الافعال المنحرفة غير القانونية. بينما يركز الضرر الاجتماعي على ارتباط أماكن العمل وظروفه وإدارته بتوفير بيئة عمل غير ملائمة وغير صحية تسبب الضرر للعاملين فيها، من خلال ممارسات

تقوم بها الشركات الكبرى تحت أعين الدولة وقوانينها من أجل تحقيق نجاح اقتصادي ومالي على حساب الأفراد العاملين بها، حيث ترتكب الشركات الكبرى في مكان العمل العديد من الأفعال التي يترتب عليها اصابات العمل أو الوفاة .

ويعتبر "انتونى لويد" وهو عالم بريطاني مهتم بدراسه الضرر الاجتماعي الناتج عن أماكن أو طبيعة العمل، وكانت بداية أبحاثه في عام ٢٠١٣ عندما أشار إلى الفشل البنائي أو الهيكلى structural failure والذى يمكن أن يشمل عيوب التصميم من قبل المهندسين أو المعماريين، أو مواد البناء غير الصحيحة أو دون المستوى، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية أو مزيج من هذه الأسباب، والذي تسبب في انهيار مصنع الملابس "ارانا بلازا" في بنجلاديش مما أسفر عن مقتل ١١٣٤ شخصًا وإصابة أكثر من ٢٥٠٠ اخرين، وأعتبر أماكن العمل بشكل عام هي مساحة ذات أهمية إجرامية سواء عن طريق ممارسة العنف الهيكلي أو العنف القائم على الإيذاء البدني أو اللفظى. كما يؤكد "لويد" على أن الدافع للايذاء وحدوث الأضرار هي نتيجة للأداء الطبيعي لأسواق العمل النيوليبرالية، وبالتالي فهي قضية هيكلية بنائية يجب تنظيمها وإصلاحها، ففي الفترة ما بين عام ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ أبلغت إدارة الصحة والسلامة في المملكة المتحدة عن ظهور ١٤٧ إصابة عمل مميته و٥٥٠ ألف اصابة في مكان العمل. (Lloyd, 2021) .

كما أعطى "بيمبرتون" مثالًا على ذلك بأنه في عام ٢٠١٢ كان هناك ما يقرب من ٦٠٠ جريمة قتل سنويًا في بريطانيا مما كان له أثر كبير ومعاناة ودمار هائلين ليس فقط للضحية التي يفقد حياته، ولكن انعكاس ذلك على العائلات والأشخاص المرتبطين بذلك الفرد على الجانب الآخر. وإذا كانت جريمة القتل هي عملية ضرر وإيذاء جسدي، إلا أن هناك أمثلة أخرى منها أن الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء في المملكة المتحدة تقدر بنحو ٢٠٠٠٠ حالة وفاة سنويًا، كما أن هناك ما يقرب من ٨٠٠٠ حالة وفاة تحدث من خلال الاصابة بالسرطان نتيجة لظروف العمل (Tombs, 2004) . لذلك يمكن

القول أن الجريمة تهتم بالمسائل المتعلقة بالإهمال الاجرامي المتعمد، بينما الضرر الاجتماعي هو التفكير في الضرر باعتباره ظاهرة اجتماعية يمكن الوقاية منها.

٣- الفضاء السيبرانى cyberspace

ازدهرت في السنوات الأخيرة الأدبيات الاكاديمية حول الجريمة والإنحراف في الفضاء السيبراني، وتحديدًا تلك التي تركز على الأفعال التي تنتهك القانون مثل الجرائم الالكترونية. إلى أن بدأ بعض العلماء في إلقاء الضوء على السلوكيات التي تخالف قواعد السلوك المقبولة حتى لو لم تكن بالضرورة تنتهك قانونًا معينًا، على سبيل المثال السلوكيات المعادية للمجتمع التي يتم تنفيذها من خلال استخدام كلمات افتراضية أو إنشاء قصص إخبارية كاذبة أوإطلاق الشائعات. وقدمت الباحثة "انيتا لا فورجنا" مقالًا حول النظر في الجريمة والإنحراف في الفضاء السيبراني من خلال عدسة الضرر الاجتماعي، وأكدت أن علم الجريمة السيبراني منذ ظهوره كفرع من فروع علم الجريمة ركز على مجموعة محدودة نسبيًا من الموضوعات، بدءًا من القرصنة وهجمات البرامج الضارة إلى الاحتيال عبر الانترنت والاستغلال الجنسي للأطفال، بالإضافة إلى تجاهله في كثير من الأحيان للإيذاء عبر الانترنت، وبالتالي فشل في التعرف على خطورة العديد من الأضرار التي تُسهل حدوثها الوسائل الرقمية لكنها ملموسة وحقيقية، مثل عملية الاحتيال الالكتروني أو تشويه السمعة عن طريق مشاركة الصور لبعض الأشخاص، كذلك الجرائم التي تحدث ضد أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، بالإضافة إلى الجرائم التي تحدث ضد الملكية الفكرية والتي تسبب ضرر اقتصادي، كذلك الضرر المرتبط بالتسويق عبر الانترنت للمنتجات الصحية مجهولة المصدر التى تسبب ضرر جسدي للأشخاص، كذلك التنمر الإلكتروني والسب والشتم والتهديد والتشهير وانتهاك الخصوصية والتحرش الجنسي الإلكتروني، وخطاب الكراهية والتطرف والاستغلال والمعلومات

المضللة. يعتبر كل ما سبق من أسباب الضرر المجتمعي والإضرار بثقة الناس في المعلومات عبر الإنترنت، وتعريض حياة الناس للخطر.(Lavorgna, 2021) .

٤- منظور الضحية victim perspective

قامت الباحثه "باملا ديفيز" بكتابة مقال بعنوان "أهمية الضرر الاجتماعي من منظور الضحية" أكدت فيه على العنف وسوء المعاملة التي تتعرض له المرأة، وركزت على الضرر البيئي ومعاناة الحيوانات. وأقرت بأن منظور الضحية هو المنظور الذي يهتم بالضحايا والضرر الذي يتعرضون له وكذلك حقوقهم وحمايتهم. وتؤكد "باميلا" أن الضرر يوفر أيضًا نقطة إنطلاق أكثر شمولًا لفهم موضوع الضحية أكثر مما يوفره علم الجريمة، حيث يفشل القانون الجنائي في التعرف على أشكال الضرر الأكثر تأثيرًا وانتشارًا، كما تستبعد الجريمة العديد من الأضرار التي تؤثر بشكل كبير على الحياة اليومية .

كما تشير "باميلا" أن هناك أربع تصنيفات للضرر والذي يحتوي على درجات كبيرة من العنف متمثلة في أولًا: العنف المباشر ويشمل الأفعال الجسدية التي تؤدي إلى إصابة متعمدة مثل القتل العمد أو الانتحار. ثانيًا: العنف غير المباشر ويشمل المواقف التي تؤدي إلى ضرر ناتج عن التدخل البشري ولكنها لا تنطوي على علاقة مباشرة بين الضحية والمجرم سواء كان شخصًا أو مؤسسة، ويكون عن طريق الإغفال أو العنف الوسيط الناتج عن الضرر الحادث في البيئة الاجتماعية والطبيعية. ثالثًا: العنف القمعي والذي يتضح في انتهاكات حقوق الانسان. وأخيرًا: النفور أو الاقصاء وهو الذي يمثل حرمان الشخص من حقه في السلامة النفسية أو العاطفية أو الثقافية أو الفكرية .(Davies, 2021)

٥- جرائم الدول والمؤسسات Crimes of States and Institutions

يظهر داخل العديد من الدول التى تتبنى النظام الراسمالي الليبرالي مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة مؤشرات مختلفة لحدوث مستويات من الضرر من حيث عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي والأمن المادي وحدوث الاصابات والأضرار في مكان العمل، وتكون تلك الدول والمؤسسات هى المتسببة فى الضرر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (Pemberton, 2007) . وفي محاولة لاستكشاف بداية الحديث وظهور مصطلح جرائم الدولة والشركات والصفوة، يظهر لنا في الأفق أحد أهم العلماء الذين اهتموا بتأسيس هذا المصطلح في وقت مبكر من سبعينات القرن الماضي وهو العالم "ريتشارد كويني"، والذي أكد في هذه الفترة الزمنية على القوة التي تمارسها الشركات والمؤسسات الاقتصادية على الدولة، حيث يعتبر "كويني" من العلماء الذين وقفوا فى الخطوط الأمامية لما كان يطلق عليه في البداية علم الجريمة الراديكالي، والذي تحول لاحقًا إلى علم الجريمة النقدي، وكانت رؤيته أن مفهوم جرائم الدول والشركات يتم المزج فيه بين سن القوانين مع الاقتصاد السياسي في إطار واحد لدراسه الخطأ أو الضرر في الروافد العليا من المجتمع الصناعي وما بعد الصناعي .

كما قدم العالم "كوزاليتش" عام ٢٠٠٣ تعريفًا هامًا لجريمة الدولة حيث يعتبرها "أي فعل من شأنه إلحاق الضرر بالممتلكات أو الأفراد أو الجماعات الموجودة داخل المجتمع، ويكون ذلك نتيجه أفعال ترتكبها الدولة أو تمتنع عن فعلها، وتكون مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالثقة أو بواجباتها الضمنية، وبالتالي يحدث خلل في وظيفة الدولة أمام المجتمع وأفراده؛ من أجل تحقيق مصلحة الدولة نفسها أو مجموعة النخب الاجتماعية التي تسيطر على الدولة وأجهزتها السياسية". ويعرف كل من "كرامر" و"ميتشالوفسكي" ذلك المصطلح على أنه "الأفعال غير القانونية أو المسببة للضرر الاجتماعي التي تحدث عندما تسعى مؤسسة أو اكثر من مؤسسات القطاع الخاص أو الحكومي إلى تحقيق

هدف من المشاركة في الاقتصاد داخل المجتمع، وتلك الجرائم التي تُسَهلها الدولة عندما تفشل المؤسسات الحكومية في كبح جماح الأنشطة التجارية المنحرفة إما بسبب التواطئ المباشر بين الشركات والحكومة، أو لأنها لا تمتلك القوانين اللازمة لمحاسبة تلك الشركات". ويتفق كل من "باراك" مع "تومبس" في رؤيتهم أن جرائم الشركات لا تحدث من فراغ، وغالبا ما يتم حدوث الأنشطة الضارة أو الاجرامية من خلال العلاقة مع الدولة التي تقنن تلك الافعال وتُضفي عليها الشرعية من خلال غض الطرف عن أنشطتهم وعدم تنفيذ القانون، أو من خلال سن قوانين تساعدهم على ممارسة تلك الافعال، أى أن جرائم الدولة هي الأفعال التي تسبب ضررًا ماديًا أو اجتماعيًا للأفراد نتيجة لسياسات الحكومة سواء كانت هذه الأضرار متعمدة أو غير متعمدة (Simončič, 2021) . وتعرف العالم "بيني جرين" جريمة الدولة على أنها "أي إنحراف أو الخروج عن القواعد والقوانين الشرعية التي تحمي قيم ومصالح المجتمع وأفراده (Naughton, 2007)".

ويمكن تقسيم جرائم الدولة إلى:

١.جرائم من خلال الارتكاب الصريح للأفعال: وهي تمثل الحالة العلنية والمقصودة التي تُحدِث بها الدولة الضرر الاجتماعي وتُمثل انتهاكًا لحقوق الانسان، هذه الافعال قادرة على إحداث درجة كبيرة جدًا من المعاناة، وهناك أمثله عديدة يمتلئ بها التاريخ مثل حوادث الإبادة الجماعية للملايين من السكان أو استخدام أسلحه الدمار الشامل أو قمع الأقليات.

٢. جرائم من خلال الإغفال الصريح: وهي تلك الجرائم التي تحدث عندما تتجاهل الدولة وجود ظروف غير آمنة أو خطيرة على أفراد المجتمع، وهذا يعني فشل الدولة في ضمان ظروف عمل آمنة وبيئة صحية وحماية حقوق أفرادها.

٣. جرائم من خلال ارتكاب الاغفال الضمني: حيث تُعرف بأنها فشل أو عدم قدرة الدولة في التخفيف من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إستمرارًا والأكثر خطورة عن

طريق عدم الإكتراث أو الاهتمام بالمجتمع وأفراده، وخاصة فيما يخص الدخل وعدم المساواة بين الجنسين، وبالتالي تصبح الدولة متورطة في الجريمة لأنها تسمح للمؤسسات والتنظيمات الرأسمالية بإرساء قواعد عدم الإنصاف والضرر والتهميش لأفراد المجتمع(Criger, 2011).

كما حدد "تومبس" و "وايت" أربعة أنواع لتلك الجرائم وهي: أولًا السرقة المالية والاحتيال وتحديدًا في الخدمات المالية، ثانيًا الجرائم ضد المستهلكين وهي ما تعرف بجرائم الغذاء، وثالثًا الجرائم ضد العمال وهي ما تعرف حديثًا بجرائم السلامة، وأخيرًا الجرائم ضد البيئة وهي ما تعرف بجرائم تلوث الهواء وتغيير المناخ (Simončič, 2021) .

أما فيما يخص جرائم الشركات فتتراوح من إنتهاكات البيئة أو الصحة إلى الإهمال الجنائي، وغالبًا يكون تاثير الضرر الذى تلحقه الشركات أكبر من تاثير الجرائم المنصوص عليها قانونًا، هذا لأن العديد من أضرار الشركات لا تعتبر اجرامية، مثل إصابات أماكن العمل والتلوث البيئي التي تؤثر على قطاعات كبيرة من الأفراد بشكل مباشر، حتى أنها تسبب كوارث طبيعية من خلال أعمال مثل قطع الأشجار، ولكن من النادر ما تعتبر جرائم ولا تحظى إلا بالقليل من الاهتمام الاعلامي والقانوني (Lundberg, 2021).

يتضح مما سبق أن افتراض عدم حدوث الضرر كان مهما لاستمرار تأسيس وإعادة إنتاج الرأسمالية والحداثة، حتى يومنا هذا مجتمعنا يواجه أزمات وأضرار لا تعد ولا تحصى على جميع الجبهات وتحديدًا في المجالات الحاسمة من الحياة الاجتماعية مثل الإسكان وتغير المناخ والعمل والمديونية والصحة العقلية وتعاطي المخدرات والأمن الغذائي والمائي. نحن نعيش في عالم يتميز بخصوصيات تنافسية بشكل مكثف وفردية

ونرجسية ويظهر عداءً واضحًا تجاه أي شكل من أشكال السلطة الاجتماعية أو السياسية أو الاخلاقية أو الدينية.

التطبيقات البحثية لمنظور الضرر

تعتبر دراسة العالم "كريستيان لاسليت" بعنوان "جريمة أم ضرر اجتماعي منظور ديالكتيكي" عام ٢٠١٠ واحده من أهم الدراسات حول موضوع الضرر الاجتماعي، حيث ركزت الدراسة على تناول بعض القضايا الفلسفية الأساسية التي كانت تُنادي بتخطي وتجاوز علم الاجرام على اعتباره حدث وهمي، كما هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء حول الضرر الاجتماعي ومحاولة إنشاء منظور جديد يكون بديلًا لجرائم الأقوياء أو الصفوة واستكشاف الممارسات المدمرة للدول والشركات والتنظيمات. كما قام "لاسليت" بتعريف الضرر الاجتماعي من خلال تتبع السلالات الماركسية الكلاسيكية فى الفكر الانطولوجي، وتحديدًا منذ بحث "ادوين سذرلاند" الرائد في جرائم الصفوة، وركزت الدراسة على معاناة علماء الجريمة في تفسير السلوك الضار للدول والشركات، كما يؤكد الباحث في هذه الدراسة أن الضرر الاجتماعي والجريمة هما ظاهرتان منفصلتان من الناحية التحليلية (Lasslett, 2010).

قام كل من "مارتن إينيس" و"شارلوت لي" عام ٢٠١١ بدراسة استكشافية بعنوان "السلوك المناهض للمجتمع: نحو نتائج منظور قائم على سلامة المجتمع في ويلز: رسم خرائط الأضرار الاجتماعية للجريمة وقياسها" فى كلية العلوم الاجتماعية بجامعة كارديف، هدفت الدراسة إلى تطوير مفهوم "الضرر الاجتماعي" من الناحية المفاهيمية والتجريبية، من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تمييز الضرر عن العديد من المفاهيم المتشابهة الأخرى كالمخاطر والتهديد والضعف، وتحديد جودة إطار العمل القائم على الضرر، والتركيز على الضرر "الاجتماعي" للجريمة. وكانت أهم النتائج المستخلصة أن الجريمة والاضطراب يمكن أن يكونا لهما نتائج بالغة الأهمية على المستوى الجماعي

من حيث تشكيل تأثير سلبي على أمن ورفاهية ومرونة المجتمعات أو الأفراد (Innes & Leigh, 2011).

وفي واحدة من أهم الدراسات في مجال الضرر الاجتماعي تلك الدراسة التي قامت بها كلا من "لاتزيا باولي" و"فيكتوريا جرينفيلد" عام ٢٠١٣ وكانت بعنوان "الضرر مفهوم مهمل في علم الجريمة معيار ضروري لسياسة مكافحه الجريمة" حيث أكدت الدراسة على محورية مفهوم الضرر كأساس لسياسة مكافحة الجريمة، وأن هناك القليل من التفكير المنهجي في علم الجريمة بشأن الأضرار الجنائية أو تحديدها وتقييمها ومقارنتها. واستعرضت الدراسة الأدبيات المتعلقة بأضرار الجريمة والمفاهيم ذات الصلة وخطورة الجريمة وتكلفتها وتأثير الأضرار المرتبطة بالمخدرات وتقييم أضرار هذه الجريمة وطرق مكافحتها(Paoli & Greenfield, 2013) .

قامت الباحثة "نيكولا كيتشن" بدراسة حول "المداخل النظرية التي تدرس العنف ضد المرأة والفتيات من منظور الضرر الاجتماعي" عام ٢٠١٥، حيث قامت في البداية بتحديد العلاقة بين الجريمة والضرر من خلال تأكيدها على أن علم الاجرام يتركز اهتمامه حول دراسة أسباب الجريمة والعقاب ومكافحة الجريمة، بينما يفشل العلم ذاته في التعرف بشكل مناسب على الأضرار التي تتعرض لها النساء والفتيات. فمنظور الضرر الاجتماعي يسمح بتوسيع النظرة الاجرامية إلى ما وراء التعريفات القانونيه للجريمة، وبالتالي يمكن أن يقدم هذا المنظور فهما أكثر شمولًا لتلك الأضرار وخاصة فيما تناولته الباحثة بتطبيقها على الأضرار الناتجة من عمليتي الختان والمطاردة. فعملية ختان الإناث هي فعل غير قانوني في العديد من البلدان ويعتبر خرقًا لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، في هذا الصدد تؤكد أن الختان هو شكل بغيض من سوء المعاملة التي تلقاها النساء والفتيات واعتبرته من أصعب أنواع الضرر الاجتماعي لما يصاحبه من عمليات التقييد الإجباري وإجراء الفعل بدون تخدير

بالإضافة إلى الصدمات النفسية، كما قد يؤدي هذا النوع من الضرر إلى المرض أو الوفاة. كما توصلت الدراسة إلى أن الختان منتشر في ٢٨ دولة أفريقية وكذلك في بعض من دول الشرق الأوسط وآسيا كما تؤكد الدراسة من خلال الاحصاءات أن هناك أكثر من ١٣٠ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم قد خضعن لمثل تلك الممارسة (Nicola ,2016).

وفي دراسة حديثة أجريت عام٢٠٢١ للباحثة "كانجا سيمونسي" وكانت بعنوان "الموضة السريعة: حالة من الضرر الاجتماعي وجرائم الشركات الحكومية"، قامت الباحثه بتسليط الضوء على الضرر الذي يحدث نتيجه لظروف الصحة والسلامة غير الملائمة في إنتاج الأزياء السريعة كمثال على الممارسات الضارة، لكنها تبدو ممارسات طبيعية في سياق الرأسمالية النيوليبرالية، وأعتمدت الدراسة في تحليلها على مفهومين من علم الجريمة النقدي، الأول هو مفهوم الضرر الاجتماعي كما حدده "بمبرتون" عام ٢٠١٦ ، وكذلك مفهوم "ميكالوسكي وكرامر" عام ٢٠٠٧ لجرائم الدول والشركات. وتهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على الأهمية الجنائية للممارسات الضارة بالتطبيق على إنتاج الموضة السريعة في بنجلاديش والصين وفيتنام وكامبوديا والهند. وخلصت الدراسة إلى أن معظم الضرر الذي ينتج من صناعة الأزياء السريعة ناتج عن الإهمال، وعلى الرغم من أن هذه الممارسات لها آثار ضارة إلى أنه يتم التغاضي عنها إلى حد كبير من قبل القانون الجنائي. حيث ركزت هذه الدراسة على تدمير الصحة المهنية وحماية السلامة في إنتاج سلع الموضة السريعة في مجموعة من الدول المصدرة للملابس والنظر في كل من بيئات العمل التي تهدد الصحة وظروف العمل غير الآمنة كمصادر للضرر الاجتماعي، كذلك تقييم وإدارة المخاطر التي تحدث في مكان العمل والتي تشكل خطرًا محتملًا على صحة ورفاهية العمال وبيئة العمل، وتؤكد الدراسة على أن هناك ما يقرب من مليوني شخص يموتون كل عام من حوادث وأمراض مرتبطة بالعمل سواء بسبب اصابتهم بأمراض

السرطان أو القلب والأوعية الدموية والأمراض المعدية، كذلك تؤكد احصائية أخرى خرجت من مكتب العمل الدولي في بداية هذه الألفية إلى أن هناك اكثر من ٣١٧ مليون شخص يصابون من أمراض مرتبطة ببيئة العمل (Simončič, 2021) .

المحور الرابع : مستقبل منظور الضرر الاجتماعي والنتائج والتوصيات

بعد عرض كل النقاط السابقة حول منظور الضرر الاجتماعى، كان لابد أن نلقى نظرة مستقبلية لمحاولة استشراف ما يمكن أن يصل إليه المفهوم فى المستقبل وملامح التغير التى يمكن أن تحدث؛ لتحقيق مزيدًا من الوضوح والتطور لخدمة العلم والمجتمع. الرؤية الأولى لمستقبل المفهوم يمكن تحديدها فى السؤال التالى: هل يجب أن يتجاوز منظور الضرر الاجتماعى وينفصل عن علم الجريمة؟ وإذا كان كذلك فأين يجب أن يكون موقع هذا المنظور؟

لايمكن إغفال حقيقة مؤداها أن علماء الضرر الاجتماعى لديهم رغبة عارمة فى الاستقلال بالمنظور عن علم الجريمة، لأن منظور الضرر من وجهة نظرهم أعم وأشمل نتيجة اهتمامه بالأضرار المجرمة وغير المجرمة، وتحديدًا الواقعة خارج حدود القانون الجنائي، مثل الفقر وسوء التغذية والأوبئة والأمراض الناتجة من بيئة العمل أو التعرض للملوثات، والتى تندرج تحت بند اللامبالاة وليس القصد أو النية.

إن القلق المتكرر بشأن التحول من "الجريمة" إلى "الضرر" والتخلي عن علم الإجرام، يتعلق بأهمية "الجريمة" في فهمنا للمجتمع الحديث. مما لا شك فيه أن مفهوم "الجريمة" يوفر لقطاعات كبيرة من المجتمع إطارًا مرجعًيا يمكن من خلاله فهم عدد من تقلبات الحياة، في المقام الأول، يجب أن يعمل منظور الضرر الاجتماعى على التأكيد أن الغالبية العظمى من الأضرار "الاجرامية" غالبا ما تكون بسيطة من حيث

الإصابة الجسدية والخسائر الاقتصادية، عند مقارنتها بالأضرار "غير إجرامية" نتيجة الفقر والتلوث وظروف العمل غير الآمنة، ويجب فهم ذلك ضمن سياق أوسع لانعدام الأمن الاجتماعي الذي يتعلق بتجربة الفقر الحياتية. ثانيًا، يتحدد دور المنظور في المساعدة على خلق مساحات استطرادية حيث يمكن للمهمشين التعبير عن تجربتهم الحياتية عن الضرر دون الإشارة المستمرة إلى مفهوم "الجريمة."

باختصار، فإن السياق المعاصر لإنتاج المعرفة لن يؤدي إلا لزيادة الارتباك بشأن ماهية العلاقة بين منظور الضرر الاجتماعى (زيميولوجى) وعلم الإجرام، أو ما يمكن أن تكون عليه، أو حتى شكل العلاقة فى المستقبل، وضرورة التوضيح أنه إذا أردنا تجاوز الخلاف الأكاديمي وإظهار أهميته للعالم الاجتماعي المعاصر، فلابد من التحرر من محاولات المزج والانفصال بين العلمين ، لوجود نقاط مشتركة بينهم، منها اهتمامهم بنقد نظام العدالة الجنائية كوسيلة للاستجابة للمشاكل الاجتماعية، كما أنهم مهتمون بنفس القدر بالتعرف على أسباب تلك المشكلات الاجتماعية ومعالجتها بشكل صحيح، ويسعون إلى وضع السلوك الفردي ضمن الهياكل الاجتماعية الأوسع. ويبدو أن التوتر الذي نشأ هو إلى حد كبير خلاف معياري حول السبل الأكثر فعالية للاعتراف بهذه المشاكل ومعالجتها، وليس أن هذه مشاكل تحتاج إلى معالجة أم لا. وبدلاً من إنكار هذا النقاش من خلال انهيار منظور واحد أو دمج أحدهما في الآخر، ربما يتعين على جميع الباحثين النقديين الاعتراف بنقاط الاختلاف، وتعزيز الحوار بينهما لتحقيق أهداف مشتركة وإحداث تغيير ذي معنى.

ومن هنا يجب على المنظور مستقبلًا تطوير مجموعة من الاستراتيجيات للتأثير على المناقشات المجتمعية، وستكون نقطة الانطلاق الواضحة هي تقديم تحليلات للضرر يمكن استيعابها بسهولة في سياق وسائل الإعلام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أحد الأشكال التي يمكن أن يتخذها هو تقديم رسائل تعمل على صياغة

الضرر الإجرامي في سياقه جنبًا إلى جنب مع الضرر "غير الإجرامى." بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظور الضرر الاجتماعي أن يوفر تحليلات توضح الأضرار التي يواجهها الأفراد خلال حياتهم. ومن المأمول أن تعمل مثل هذه التحليلات على تعزيز وتطوير السياسات التي تسعى إلى معالجة أخطر الأضرار التي يواجهها أفراد المجتمعات.

يتعلق إحجام العلماء النقديين عن التخلي عن علم الإجرام ومفهوم الجريمة بالغياب الملحوظ لبديل قابل للتطبيق، بالنسبة لمنظور الضرر الاجتماعي، فإن تحديد فكرة متماسكة للضرر مازال يمثل تحديًا كبيرًا، وتحيط شكوك مبررة حول إمكانية ذلك. أولًا: ومن خلال السعي إلى فصل مفهوم الضرر عن نظام العدالة الجنائية، فقد ترك هذا المنظور مفتوحا أمام تهمة النسبية،" ثانيًا، الطبيعة المفتوحة لمفهوم الضرر الناشئ تمثل إشكالية بنفس القدر، وبالتالي، يصبح عرضة للتدخلات غير المرحب بها. وهناك قلق من أنه بدون تعريف محدد، يمكن تطويع لغة الضرر لتعزيز مصالح الأقوياء. لذلك، من الضروري أن يتم تعريف الضرر الاجتماعي بشكل مناسب.

كما لابد مستقبلًا أن يعتمد منظور الضرر الاجتماعي على النهج القائم على الاحتياجات مما يسمح بالنظر في عدد من الأضرار، التي أهملتها حتى الآن جزئياً أو كلياً تخصصات علم الإجرام. وإذا أخذنا مثال الفقر ، فإن الحرمان الشديد من الغذاء والمأوى والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك، يمثل بوضوح عدم تلبية الاحتياجات الأساسية ويكون سببًا رئيسيٍا فى حدوث الضرر الاجتماعى، ولابد أن يوفر المنظور عدسة متماسكة ودقيقة ومنهجية لالتقاط نطاق الأضرار التي يتعرض لها الأفراد في المجتمع الرأسمالي.

اتضح من التحليلات السابقة أهمية أن يكون منظور الضرر الاجتماعى مستقلًا عن نظام العدالة الجنائية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أين يجب أن يكون

المنظور؟ من المهم استباق هذه المناقشة بتحذير مفاده، لا يوجد مكان مثالي لتحديد المنظور كما يقول " فوكو" لأن السلطة هي قوة منتشرة في جميع أنحاء أي مجتمع. لذلك، من المستحيل إيجاد مكان منفصل عن تلك القوة.

كان الرأى الأول هو تضمين الضرر الاجتماعى في مجال السياسة الاجتماعية social policy، ويدلل أصحاب هذا الرأى على تركيزهما على قواعد السلوك المهتمة بتحسين رفاهية الإنسان من خلال العمل الاجتماعي، فالاهتمامات الإنسانية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من قواعد السلوك توفر فهًما "لاحتياجات" الإنسان والشروط اللازمة لتحقيقها. علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين أنظمة الضبط والرعاية الاجتماعية تمكن منظور الضرر الاجتماعي من الانخراط في تدخلات أكثر فاعلية من علم الجريمة. في حين أن التدخلات التي يقدمها نظام العدالة الجنائية تركز على الأضرار على المستوى الفردي وتستند إلى العقاب، نجد أن دولة الرفاهية تعمل في المقام الأول على توفير التعويض لمجموعة واسعة من الأضرار، بما في ذلك الأضرار الهيكلية structural harm. ومع ذلك، هناك عيوب في إلحاق الضرر الاجتماعي ضمن السياسة الاجتماعية، منها ارتباط مجال السياسة الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالدولة (Pemberton, 2007) .

كان الهدف الأساسي هنا هو تحديد سلسلة من القضايا الحاسمة لمنظور الضرر الاجتماعي بحيث تصبح مفتاح التطوير المستقبلي للمنظور. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان ألا يتحول المنظور إلى مجرد نقد أكاديمي لعلم الإجرام. وبعبارة أخرى، يجب أن يصبح نهج الضرر الاجتماعي مجالًا للدراسة في حد ذاته له حق الانتقال إلى أبعد من ذلك .

النتائج العامة

يعتبر الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل مفهوم الضرر الاجتماعي ومحاولة وضع إطار تحليلى شامل أو منظور متكامل لدراسة الأضرار. ولمحاولة تحقيق ذلك، تتحدد الخطوة الأولى فى ضرورة الاستغناء ورفض أي تفرقة بين علم الجريمة ومنظور الضرر أو اعتبارهما كيانات متعارضة تمامًا. أولًا، ليس هناك "تناقض" ضروري " ولا ازدواجية فطرية" بين "الجريمة" و"الضرر"، وعلينا أن نتجنب البديل الزائف المتمثل في الالتزام بواحد دون آخر .

تقوم فكرة هذا المنظور المتكامل على رفض بسيط للاختيار بين البدائل الخاطئة، فلا يوجد بديل حقيقي صحيح، فكل خيار يمثل ببساطه عدسة مشوهة قاصرة يمكن من خلالها رؤية الجريمة والضرر وفهمهما. ويمكن تشبيه ذلك عندما يطلب منك الرؤية بالاختيار بين عينك اليسرى أو اليمنى فقط، مما يحرمك من الرؤية الأوسع، كما أن اختيار أحدهما على الآخر هو المخاطرة في القبول بنظرة قصيرة ومحدودة لكل ما يعاني منه المجتمع، لأن غالبًا ما تكون مثل هذه الأضرار والمشكلات مشاكل معقدة ومترابطة بشكل دقيق، ويقصد هنا الارتباط بين الأضرار المجرمة وغير المجرمة.

ومن هنا يجب الاعتراف بأن الجريمة والضرر هما وجهان لعملة واحدة، فهناك أوجه تآزر أساسية بين علم الجريمة وعلم دراسة الضرر، والتي إذا تم تطبيقها على الفكر الأكاديمي المعاصر يمكن أن تُسهل استكشاف نطاق أوسع من العلل المجتمعية أكثر مما يستطيع كلًا منهما تحقيقه بمفرده. ربما أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نستكشف بمزيد من الدقة التعقيدات المترابطة للجريمة والضرر من خلال ربط النقاط معًا بدلًا من الفصل بينهم، لأن هذا الفكر الذي يفرق بينهما يشجع على حالة من الجمود التحليلي والتجريبي والنظري والمنهجي. فعندما نبدأ في رؤية التوترات المتزايدة باستمرار والمقترنة بمستويات متزايدة من الاضطراب الاجتماعي الذي يتجلى بمعدلات

مثيرة للقلق، لا يمكننا تحمل أي قصر نظر منهجي أو نظري ولكننا نحتاج إلى المنظورات الشاملة.

وأخيرا يمكننا أن نؤكد على بعض النتائج التي تحتاج إلى توضيح: اولًا يُعد تحديد ما يشكل ضررًا اجتماعيًا عملية مثمرة وايجابية، ففي الواقع يجب تحديد منظور الضرر الاجتماعي جزئيًا في دوره لقياس تلك الأضرار، فالنقطة الهامة هي أننا إذا كنا نحاول قياس كلا من طبيعة وأثر الأضرار التي يتحملها أفراد المجتمع، فمن المنطقى أن ناخذ في الاعتبار تصوراتهم حول ماهية تلك الأضرار، وبالتالي يتم تحديد مجال البحث جزئيًا من خلال فهمهم ومواقفهم وتصوراتهم وخبراتهم بدلًا من تحديدها مسبقًا من قبل الدولة أو القانون الجنائي. ثانيًا هناك محاولات كبيرة جدًا تحاول الوصول إلى تحديد منظور الضرر الاجتماعي وقياسه عبر سلسله من المؤشرات وكيف يتم إختيار هذه المؤشرات، والتي لابد أن تكون صالحة للقياس وليست مجرد احصائيات وأرقام كما هي في الجريمة. ومن خلال مسح التراث لموضوع الدراسة تبين أهمية مشاركة مجموعة واسعة ومتنوعة من التخصصات الأكاديمية، وتشمل الصحة العامة ، وعلم الأوبئة ، والسياسة الاجتماعية ، والعلاقات الدولية ، والجغرافيا ، والاقتصاد، وعلم النفس، والاجتماع، والقانون، وغيرها في محاولة لفهم وتطوير الاستجابات للعديد من الأضرار الاجتماعية التي يمكن التنبؤ بها والتي يمكن الوقاية منها والتي تحدث في المجتمع المعاصر، مما يبرز أهمية التدخل المجتمعى للحد من الأضرار الواقعة تحديدًا على السكان المهمشين والفئات الضعيفة والطبقات الفقيرة.

التوصيات

– ضرورة وضع استراتيجة متكاملة لمواجهة الضرر الاجتماعى تستند وتهدف إلى :

١– تعزيز وتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن العالمي؛ لتوفير التمويل والمساعدة التقنية للدول الأكثر تأثرًا، وتعزيز قدراتها على التكيف والتعافي، وتوفير حماية اجتماعية للأفراد والمجتمعات مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم.

٢– تحقيق التنمية المستدامة والتي تشمل العمل على تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة.

٣– تعزيز التعاون وإقامة الشراكات المحلية بين الدولة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية والمدنية والقطاع الخاص؛ لزيادة التوعية والتثقيف بالضرر الاجتماعى وتداعياته، وتشكيل شراكات فعالة، وتبادل المعرفة والموارد، وتأكيد أهمية المشاركة المجتمعية.

٤– تقوية السياسات الاجتماعية والاقتصادية وإطلاق البرامج التى تحد من عدم المساواة والتمييز، وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية لدعم الأفراد المتضررين من الضرر.

٥– تدعيم المشاركة المدنية والديمقراطية وأن تتيح السياسات والممارسات الفرصة للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني للمشاركة في صنع القرارات.

٦– إنشاء نظام قوي للحماية الاجتماعية وتطوير برامج حماية اجتماعية فعّالة توفر الدعم والحماية للأفراد والمجتمعات المتضررة، وتشمل التأمين الصحى والدعم النفسي والاجتماعي.

٧– توفير فرص التعليم والتدريب والعمل لجميع الفئات العمرية والجنسية، وإيجاد فرص العمل اللائق والمستدام وتشجيع ريادة الأعمال.

٨– يجب أن تركز الجهود على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الأقليات والمجموعات المهمشة.

٩- توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتاحة للجميع، وتحقيق سلامة المجتمع والوقاية من الأمراض، وتوفير الأدوية والأمصال، وضمان الوصول إلى الغذاء الصحي.

١٠- إتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، والحفاظ على الموارد والمواد الخام.

١١- يجب تطوير استراتيجيات شاملة للتكيف والتعافي من الأزمات الاجتماعية، وضمان التنسيق بين الجهات المعنية، وزيادة الوعي بالضرر الاجتماعي وأسبابه و آثاره السلبية، وتقديم البرامج التي تهتم بإعادة تأهيل ضحايا الضرر الاجتماعي.

المراجع

1- Copson, Lynne (2018). Beyond 'Criminology vs. Zemiology': Reconciling crime with social harm. In: Boukli, Avi (Paraskevi) and Kotze, Justin eds. *Zemiology: reconnecting crime and social harm*. Palgrave Macmillan, pp. 33–56. URL https://oro.open.ac.uk/50939/ https://doi.org/10.1007/978-3-319-76312-5_3

2- Criger, D. W. (2011). Critical perspectives on crime and social harm: Toward a criminology of human rights. *Sociology Compass*, *5*(11), 984-994. Critical Perspectives on Crime and Social Harm: Toward a Criminology of Human Rights - Criger - 2011 - Sociology Compass - Wiley Online Library . https://doi.org/10.1111/j.1751-9020.2011.00390.x

3- Davies, P., Leighton, P., & Wyatt, T. (2021). *The palgrave handbook of social harm*. Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5

4- Friedrichs, D. O., & Schwartz, M. D. (2007). Editors' introduction: on social harm and a twenty-first century criminology. *Crime, Law and Social Change*, *48*(1–2), 1–7. https://doi.org/10.1007/s10611-007-9080-6

5- Hillyard, P., & Tombs, S. (2004). Beyond Criminology? In P. Hillyard, S. Tombs, C. Pantazis, & D. Gordon (Eds.), *Beyond Criminology: Taking Harm Seriously* (pp. 10–29). Pluto Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt18fscmm.6

6- Hillyard, P., & Tombs, S. (2007). From 'crime' to social harm? *Crime, Law and Social Change*, *48*(1–2), 9–25. https://doi.org/10.1007/s10611-007-9079-z

7- Hillyard, P., & Tombs, S. (2021). Beyond criminology? *The Palgrave Handbook of Social Harm*, 11 - 36. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_2

8- Kotzé, J. (2018). Criminology or Zemiology? Yes, Please! On the Refusal of Choice between False Alternatives. In A. Boukli, & J. Kotzé (Eds.), *Zemiology: Reconnecting Crime and Social Harm* (1st ed., pp. 85–106). (Critical Criminological Perspectives). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76312-5_5

9- Kristian Lasslett(2010). Crime or social harm? A dialectical perspective. *Crime, Law and Social Change*, 54 (1), pp.1-19. ⟨10.1007/s10611-010-9241-x⟩. ⟨hal-00597958⟩

10- Lundberg, K. (2021). Victoria Canning and Steve Tombs (2021) From Social Harm to Zemiology: A Critical Introduction. Routledge. *International Journal for Crime, Justice and Social Democracy*, *10*(3), 207–209. https://doi.org/10.5204/ijcjsd.2035

11- Martin Innes and Charlotte Leigh (2011) Mapping and measuring the social harms of crime and anti-social behaviour; Towards an outcomes-based approach to community safety in Wales. https://www.gov.wales/sites/default/files/statistics-and-research/2019-08/130121-mapping-measuring-social-harms-crime-anti-social-behaviour-en.pdf

12- Naughton, M. (2007). Zemiology. In: Rethinking Miscarriages of Justice. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230598966_9.....https://www.academia.edu/56788687/Fast_Fashion_A_Case_of_Social_Harm_and_State_Corporate_Crime

13- Pamela Davies. (2021). Why Social Harm Matters: Five Reasons from a Feminist Influenced Victim Perspective . *The Palgrave Handbook of Social Harm*, 453-472. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_18

14- Pemberton, S. (2007). Social harm future(s): exploring the potential of the social harm approach. *Crime Law Soc Change* 48, 27–41. https://doi.org/10.1007/s10611-007-9078-0

15- Raymen, T. (2019). The Enigma of Social Harm and the Barrier of Liberalism: Why Zemiology Needs a Theory of the Good. *Justice, Power and Resistance, 3*(1), 133-163. Zemiology+Articlev3 (1).pdf (plymouth.ac.uk)

16- Raymen, T. (2021). The assumption of harmlessness. *The Palgrave Handbook of Social Harm*, 59-88. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_4

17- Rob White. (2021).Global Harms and the Natural Environment . *The Palgrave Handbook of Social Harm*, 89-116. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_5

18- Simončič, K. (2021). Fast fashion: a case of social harm and State-Corporate crime. ˜ *the œHoward Journal of Crime and Justice*, *60*(3), 343–369. Fast Fashion: A Case of Social Harm and State-Corporate Crime - SIMONČIČ - 2021 - The Howard Journal of Crime and Justice - Wiley Online Library https://www.academia.edu/56788687/Fast_Fashion_A_Case_of_Social_Harm_and_State_Corporate_Crime . https://doi.org/10.1111/hojo.12435

19- Tombs, S. (2004). Workplace Injury and Death: Social Harm and the Illusions of Law. In S. Tombs, P. Hillyard, C. Pantazis, & D. Gordon (Eds.), *Beyond Criminology: Taking Harm Seriously* (pp. 156–177). Pluto Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt18fscmm.14

20- Tombs, S. (2018). For Pragmatism and Politics: Crime, Social Harm and Zemiology. In: Boukli, A., Kotzé, J. (eds) *Zemiology: reconnecting crime and social harm.* Critical Criminological Perspectives. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-76312-5_2

21- Tombs, Steve (2016). Social Harm. In: Corteen, Karen; Morley, Sharon; Taylor, Paul and Turner, Joanne eds. A Companion to Crime, Harm and Victimisation. Companions in Criminology and Criminal Justice. Bristol: Policy Press, pp. 218–219. URL https://oro.open.ac.uk/46997/

22- Anita Lavorgna. (2021).Looking at Crime and Deviancy in Cyberspace Through the Social Harm Lens . *The Palgrave Handbook of Social Harm*, 401- 420. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_16

23- Anthony Lloyd. (2021). Work-Based Harm . The Palgrave Handbook of Social Harm, 227-250…..https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_10

24- DeKeseredy, W. S. (2020). Critical Criminologies. *Oxford Research Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice*. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264079.013.549

25- *Global Risks Report 2024 | World Economic Forum*. (2024, April 16). World Economic Forum. https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2024/

26- Hillyard, P., Pantazis, C., Tombs, S., & Gordon, D. (Eds.). (2004). Conclusion: 'Social Harm' and its Limits? In *Beyond Criminology: Taking Harm Seriously* (pp. 267–275). Pluto Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt18fscmm.20

27- Hillyard, P., Pantazis, C., Tombs, S., & Gordon, D. (Eds.). (2004). *Beyond Criminology: Taking Harm Seriously*. Pluto Press. p:19–20 https://doi.org/10.2307/j.ctt18fscmm

28- Kitchen, Nicola (2016) A Critical Analysis of Adopting A Social Harm Perspective to Account for Violence Against Women and Girls. Diffusion- The UCLan Journal of Undergraduate Research, 8 (2). pp. 1-12. ISSN 1759-6777 .Available at http://clok.uclan.ac.uk/23624/.....https://clok.uclan.ac.uk/23624/

1/Kitchen%20N%20%282015%29%20Social%20Harm%20Perspective%20%26%20Violence%20Against%20Women-%20Diffusion%20Journal%20Vol%208%20%282%29%20December%202015.pdf

29- Kotzé, J. (2021). On Researching Harm: An Ultra-Realist Perspective. *The Palgrave Handbook of Social Harm*, In *Springer eBooks* (pp. 117–138). . https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_6

30- Paoli, L., & Greenfield, V. A. (2013). Harm: a Neglected Concept in Criminology, a Necessary Benchmark for Crime-Control Policy. *European Journal of Crime, Criminal Law & Criminal Justice*, *21*(3–4), 359–377. https://doi.org/10.1163/15718174-21042034 https://lib.manaraa.com/books/a%20Neglected%20Concept%20in%20Criminology%20a%20Necessary%20Benchmark%20for%20Crime-Control%20Policy.pdf

31- Paoli, L., & Greenfield, V. A. (2018). Harm: a substitute for crime or central to it? In *Critical criminological perspectives* (pp. 57–84). https://doi.org/10.1007/978-3-319-76312-5_4

32- Where next? The future of the social harm perspective p:70 Simon Pemberton,2005

33- Winlow, S., Kelly, E., Ayres, T. (2021). Ideology and Harm. In: Davies, P., Leighton, P., Wyatt, T. (eds) The Palgrave Handbook of Social Harm. Palgrave Studies in Victims and Victimology. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-72408-5_3

Social Harm
Modern Critical Perspective in Criminology or an Alternative to It

Abstract

The study of social harm has gained significant attention in recent years, seen as an outlet of the critical perspective in criminology and criminal justice field, focusing on the various ways in which harm is inflicted on individuals and communities, as a result of structural factors and practices committed by governments and institutions. Therefore, the current study, being exploratory in nature, surveyed the heritage of studies, books, scientific journals, and articles that addressed the topic of the study, with the aim of providing a clear picture of the concept of social harm as one of the latest sociological concepts in the field of criminology. It is considered an important analytical approach and framework for understanding the impact of social, economic, and political factors that cause harm, most of which fall outside the legal framework. The study aims to provide crucial insights for the development of social and criminal policies in facing the problems that contemporary societies face; with the aim of enhancing social justice and achieving well-being and equality

Keywords: Social harm , critical perspective , criminal justice